

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الثلاثاء الواقع في ١٣/٨/١٩٨٥

١٩٨٥/٨/١٤

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ١ ذو الحجة سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٧ آب سنة ١٩٨٥ م • العدد ٣٣٣٦

الفرس

صفحة

- ١١٥٤ اضافة امور الى الإرادة الملكية السامية الصادرة بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٠ التي دعي مجلس الامة في
دورة استثنائية لاتقارها
١١٥٥ اعلان صادر بقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١١٥٦ قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ قانون تلك الحكومة للاموال التي يلحقها التقادم
١١٥٩ اعلان صادر بقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١١٦٠ قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ قانون مؤسسة الموائىء
١١٦٤ اعلان صادر بقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١١٦٥ قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٥ قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الاردني
١١٦٨ اعلان صادر بقتضى المادة ٩٤ من الدستور
١١٦٩ قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني
١١٧١ قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٥ قانون الجيش الشعبي
١١٧٥ قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٥ قانون معدل لقانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين
العسكريين الاردنيين •
١١٧٧ قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٨٥ قانون تصديق اتفاقية قرض بين الملكة الاردنية الهاشمية
والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع ري الاغوار الوسطى
١١٨٨ قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ قانون تصديق اتفاقية قرض بين الملكة الاردنية الهاشمية
والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تخفيف المخاطر الزلزالية
١١٩٩ قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٥ قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
١٢٠١ نظام رقم ٣١ لسنة ١٩٨٥ نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة المالية ١٩٨٥
١٢٠٢ اعلان بطلان قوانين مؤقتة صادر بقتضى المادة ٩٤ من الدستور

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأشهر

نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٨٢ من الدستور
نأمر بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٠ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اتراها :-

- ١ - مشروع قانون معدل لقانون تصرف الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٨٥ .
- ٢ - مشروع قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٨٥ .
- ٣ - مشروع قانون معدل لقانون ضريبة بيع العقار لسنة ١٩٨٥ .
- ٤ - مشروع قانون معدل لقانون ملكية الطوايق والشقق لسنة ١٩٨٥ .

١٩٨٥/٧/٢٠

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

وزير الداخلية
حسن الكليب

هكذا من الأشعل

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور اجيل القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ قانون تملك الحكومة للاموال التي يلحقها التناغم المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٤٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٥ المشار اليه .

١٩٨٥/٧/٢٠

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق على القانون الآتي وثأر بإصداره وأضالته الى توانين الدولة : —

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥

قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم

المادة ١ — يفسى هذا القانون (قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم لسنة ١٩٨٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — لغايات هذا القانون تعني كلمة « هيئة » حيايا وردت فيه الشركات المساهمة والمعادية والبنوك والمؤسسات المالية والخامسة والجمعيات والجمعيات والجمعيات على اختلاف أنواعها وأغراضها والغرف التجارية والصناعية .

المادة ٣ — ١ — تؤول الى الحكومة نهائيا جميع الاموال التي يلحقها التقادم بعد العمل بهذا القانون وتصبح ملكا لها من تاريخ سقوط حق أصحابها في المطالبة بها بلا عذر شرعي اذا اكتسبت بما يدخل ضمن الانواع التالية : —

- ١ . الارباح والفوائد الناجمة او المترعة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول وجوائز السحب التي أصدرتها أية هيئة .
- ٢ . الودائع النقدية او المبنية ذات الطبيعة المالية المودعة لدى أية هيئة .
- ٣ . أي مبلغ دفع على سبيل التأمين أو لأي سبب آخر الى أية هيئة .
- ٤ . ودائع الاوراق المالية وبصفة عامة كل ما كان مطلوباً من تلك الاوراق من أية هيئة .

ب — تؤول الى الحكومة نهائيا ويسقط حق المطالبة بها جميع الاسهم وحصص التأسيس والاموال المتقولة الاخرى الخاصة او المتعلقة بأية هيئة في حالة عدم وجود الملك الشرعي او الوارث الشرعي المستحق على ان يعتبر عدم المطالبة بهذه الاموال أو ببيعها لمدة خمس عشرة سنة بتغليظ بلا عذر شرعي دليلا على عدم وجود ذلك الملك أو الوارث وعلى ان يكون هذا الدليل قابلاً للتقاضي امام المحاكم المختصة .

المادة ٤ — تعتبر الاموال المبنية في المادة (٣) من هذا القانون موجودة لدى أية هيئة من الهيئات ومطلوبة منها اذا كانت تحت تصرفها أو سيطرتها أو ملكيتها بموجب أي نص أو اتفاق أو ترتيب أو التزام أو أنها مشتركة في ذلك التصرف أو السيطرة ولو لم تكن في حيازتها الفعلية وتكون مسؤولة من تطبيق احكام هذا القانون بشأنها .

المادة ٥ — ١ — تخضع الاموال التي تطبق عليها احكام الفقرة (١) من المادة (٣) من هذا القانون للتقادم المسقط حسب القوانين التي تنظمها وتعلق بها . ومع مراعاة أي نص خاص يقضي بخلاف ذلك تكون مدة التقادم المسقط لحق المطالبة بهذه الاموال وتخصب تلك المدة على الوجه التالي : —

- ١ . الودائع : تكون مدة التقادم المسقط لحق المطالبة بها خمس عشرة سنة تبدأ بعد مرور سنتين من تاريخ افسر حركة في حساب هذه الودائع .

٢ . الاموال الاخرى : تكون مدة التقادم المسقط لحق المطالبة بها خمس عشرة سنة تبدأ من التاريخ المقرر أو المتفق عليه لاستردادها أو لاستحقاقها أو تاريخ العلم أو التبليغ بذلك الاستحقاق اذا كانت طبيعة ذلك الاستحقاق أو النصوص أو الاتفاقيات أو الترتيبات أو الالتزامات الخاصة به تقتضي العلم به أو التبليغ عنه .

ب — يشترط لنفاذ احكام المادتين « ٣ » و « ٥ » من هذا القانون ان تنشر الهيئة التي تطبق عليها احكام المادتين « ٢ » و « ٤ » من هذا القانون اعلانيا في الجريدة الرسمية وفي جريتين محلية يومية ، تصف فيه الاموال الموجودة لديها التي ستؤول الى الحكومة بموجب هذا القانون قبل ابرارها بثلاثة اشهر على الاقل وتنفذ فيه اصحاب تلك الاموال بان اموالهم ستؤول الى الحكومة اذا لم يتقدموا للمطالبة بها خلال تلك المدة .

المادة ٦ — ١ — اذا اقيمت دعوى من أي شخص خلافا للحكومة للمطالبة بأي من الاموال التي ينطبق عليها هذا القانون والموجودة لدى أية هيئة يترتب على المحكمة ايا من تلفها نفسها أو بناء على الطلب وتحت طائلة بطلان أي قرار نهائي تصدره خلافا لذلك في الدعوى ان تدخل النائب العام شخصا ثالثا فيها بصفتها ممثلا للحكومة .

ب — اذا ثبت للمحكمة براءة صورة من الصور ، وفي أية مرحلة من مراحل المحاكمة ، ان حق المطالبة بالاموال المبنية في الفقرة « ١ » من هذه المادة قد سقط وفقا لاحكام هذا القانون ، فإن عليها ان تحكم بملك الحكومة لتلك الاموال من تاريخ سقوط ذلك الحق واعتبار أي اقرار أو تصرف يقضي بغير ذلك باطلا .

ج — للنائب العام ان يقدم دعوى اعترافا الغير على القرار الذي أصدرته أية محكمة خلافا لاحكام الفقرة « ١ » من هذه المادة .

المادة ٧ — على كل هيئة ان تقدم الى وزارة المالية في موعد لا يتجاوز اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني من كل سنة بيانا يضمن جميع الاموال التي آلت ملكيتها للحكومة بمقتضى احكام هذا القانون ، خلال السنة السابقة وسقط حق أصحابها في المطالبة بها وان تسلم هذه الاموال الى وزارة المالية ايا عند تقديم البيان أو خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

المادة ٨ — اذا تخلفت أية هيئة عن العمل بمقتضى احكام هذا القانون يعتبر رئيسها أو مديرها أو الشخص المسؤول عن ادارتها انه ارتكب جرما خلافا لتلك الاحكام ويعاقب لدى ادانته بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على مائتين وخمسين ديناراً وتضمن الهيئة قيمة الاموال التي نشأت عنها الجريمة او كانت موضوعا لها .

المادة ٩ — ١ — بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر يجوز لوزير المالية ان يفوض أي موظف أو لجنة من موظفي وزارة المالية أو البنك المركزي الاراضي أو منها بما للقيام بتحقيق حسابات وسجلات وتقيود أية هيئة والتحقيق مع أي من العاملين فيها أو مع غيرهم من ذوي العلاقة وذلك للتأكد من انها تقوم بتطبيق احكام هذا القانون وعلى الهيئة ان تقدم لذلك الموظف أو اللجنة كافة التسهيلات الضرورية وتبرز الحسابات والسجلات والتقيود الخاصة بها وللجنة لأغراض التحقيق .

ب — تقدم المعلومات والنتائج التي يتم التوصل اليها بمقتضى احكام الفقرة « ١ » من هذه المادة الى وزير المالية بتقرير مكتوم ليخضع بشأنه القرار اللازم . وفي جميع الاحوال لا يجوز تداول ذلك التقرير أو أي جزء منه الا في الاغراض الرسمية ويقرر من وزير المالية .

المادة ١٠ — يعاقب لدى ادانته بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠ ديناراً ولا تزيد على ١٥٠ ديناراً كل شخص اقدم على انشاء المعلومات التي تم الحصول عليها بمقتضى احكام المادة ٩ من هذا القانون لغير الأشخاص الذين يجوز الملاحمة عليها أو تداول تلك المعلومات في غير الاغراض الرسمية المقررها . ولا يجوز تبديل الحبس بالغرامة في هذه الحالة .

قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم

المادة ١١ - تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون تشمل الاموال التي تؤول للحكومة جميع الفوائد والارباح واية عوائد اخرى تربت على تلك الاموال او نجت عنها او تحقت لها الى تاريخ دفعها الى الحكومة . ويشترط في ذلك ان تنزل منها جميع المصاريف والتنفقات التي تكبدتها الهيئة على تلك الاموال من تاريخ سقوط حق المطالبة بها بالتقادم وذلك بموافقة وزير المالية .

المادة ١٢ - اذا لم تدفع الاموال التي يشملها هذا القانون في المواعيد والطرق المبينة فيه بما في ذلك التصفينات التي يحكم بها بموجبه يتم تحصيلها من قبل وزارة المالية بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ١٣ - اجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية، اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه يكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٥/٧/١٧ .

الحسين بن طلال

| | | | |
|---|--|--|---|
| وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه | نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الصمود | وزير الخارجية طاهر المصري | وزير المواصلات محي الدين الحسيني | وزير العمل والتنمية الاجتماعية الداخلية الهندس خالد الحاج حسن الكايد |
| وزير المالية د. حنا عوده | وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي العشري | وزير الاشغال العامة الهندس محمود الحواش | وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط |
| وزير الزراعة الهندس احمد حفيان | وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد | وزير التخطيط د. عبدالله الترسور | وزير الطاقة والقوة المعدنية د. هشام الخطيب |
| وزير الشباب هشام الشراري | وزير شؤون الارض المحطة ظاهر كنعان | وزير الصحة د. زيد حيزه | وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب |

هذا من المأهول

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ قانون مؤسسة الوائيه المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٠٧ الصادر بتاريخ ١١٧٨/٩/١ الى
مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الكلية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٨ المشار اليه .

١٩٨٥/٧/٢٠ .

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

المادة ٨-١- يتولى المجلس إدارة شؤون المؤسسة والإشراف عليها ورسم السياسة العامة لها وتلظ به كذلك جميع الصلاحيات والمهام اللازمة ، بما في ذلك :-

- ١- إنشاء وإدارة الموانئ واستغلالها وإقامة المنشآت اللازمة لها .
- ٢- دراسة مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة ورسمها لمجلس الوزراء لاتخاذها .
- ٣- شراء أو استئجار أو استئجار قايمة سفينة لاستغلالها أو استغلالها لأعمال النقل البحري مباشرة أو بالاشتراك مع أية مؤسسة أو شركة تقوم بهذه الأعمال .
- ٤- التوصية لمجلس الوزراء بتحويل طريق استيراد البضائع أو تصديرها من أي ميناء أو مرافق أو معبر آخر إلى ميناء أردني كلما انتفت الحاجة لذلك .
- ٥- تنظيم عمليات التفريغ والتحميل على الشاحنات والبواخر أو بواسطة سكة الحديد والإشراف عليها .
- ٦- إعداد مشاريع الأنظمة المتعلقة بالمؤسسة .
- ٧- أن يفوض من يشاء من أعضائه بالتوقيع عنه .

ب- يهتل المؤسسة لدى الغير رئيس المجلس ، وله أن يفوض بعض صلاحياته للدير العام .

المادة ٩- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة كل شهر على الأقل ويكون اجتماعه قانونيا إذا حضره خمسة من أعضائه بين يوم الرئيس أو نائبه تصدر القرارات بالإجماع أو بأكثرية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

المادة ١٠- يعين المدير العام ويحدد راتبه وجميع حقوقه المالية وينهى خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، على أن يقترن القرار بالإرادة الملكية السليمة .

المادة ١١- يتولى المدير العام إدارة المؤسسة وتصريف شؤونها بما يكفل تحقيق غاياتها في حدود الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها بما في ذلك :-

- ١- تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس وتطبيق السياسة العامة التي يسمها .
- ب- إعداد الموازنة السنوية للمؤسسة وعرضها على المجلس .
- ج- الإشراف على أعمال موظفي المؤسسة المستعملين فيها .
- د- ممارسة أية صلاحيات أخرى يخولها اليه المجلس .

المادة ١٢- ١- المؤسسة موازنة مستقلة .

ب- تكفل الموارد المالية للمؤسسة من :-

- ١- واردات المؤسسة من الرسوم والموائد والأجور من الخدمات التي تقدمها .
- ٢- ربح الأموال المنقولة وغير المنقولة المائدة للمؤسسة .
- ٣- القروض والهبات والمنح التي تقدم للمؤسسة والتي يوافق عليها مجلس الوزراء .
- ٤- المبالغ التي تدفعها لها الحكومة .
- ج- تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية .
- د- يرعى المجلس لمجلس الوزراء خلافا لعدة أعضائها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريراً عن أعمال المؤسسة مع الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر .
- هـ- يتولى ديوان المحاسبة مراجعة وتدقيق حسابات المؤسسة والمجلس أن يكفل فحص حسابات قانوني للقيام بهذه المهمة .

المادة ١٣- للمؤسسة بوزارة مجلس الوزراء وتنسيب من وزير المالية ومحافظة البنك المركزي الأردني أن تصدر سندات تلبية لعمليات تطوير المواني وفقاً للتواشيع المعمول بها .

المادة ١٤- تتمتع المؤسسة بجميع الامتيازات والتسهيلات التي تتبع بها الوزارات والدوائر الحكومية

المادة ١٥- ١- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالأمور المالية والإدارية واللوازم ومعاوقات التشغيل وشؤون الموظفين والمستعملين ومناذيق الادخار الخاصة بهم والتأمين الصحي والأحكام الخاصة بإدارة الموانئ وتسجيل السفن والتكوارث البحرية وإجراءات الأمن والصحة ورسوم وموائد وأجور الخدمات التي تقدمها المؤسسة .

ب- يجوز أن تشتمل الأنظمة المنصوص عليها في الفقرة ١٥ من هذه المادة على مقدار الأجور والرسوم الإضافية والتعويضات التي تستوليها المؤسسة من المخالفين لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها والمخالفة لها .

ج- تحصل الأموال المستحقة للمؤسسة بموجب قانون تحصيل الأموال الأجنبية .

د- لمجلس الإدارة إصدار التعليمات الإدارية اللازمة لتسيير أعمال المؤسسة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ١٦- يلغى قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ وقانون المؤسسة البحرية لميناء العقبة رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ على أن يراعى في ذلك ما يلي :-

١- أن تبقى جميع الأنظمة الصادرة بموجبها مفعولة بما إلى أن تلغى أو تستبدل بأنظمة أخرى تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب- إن تعتبر أية إشارة إلى دائرة ميناء العقبة أو المؤسسة البحرية لميناء العقبة في أي من الأنظمة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بأنها إشارة إلى المؤسسة .

المادة ١٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٨٥/٧/١٧

| | | | |
|---|--|---|--|
| وزير دولة شؤون البرلمانية د. سامي جوده | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسيه | نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب الجالي | رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبود | وزير الخارجية محي الدين الحسيني | وزير العمل والثقة الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن | وزير الداخلية حسن الكايد |
| وزير المالية د. حنا عوده | وزير الشؤون والصناعة والتجارة د. رجائي المشر | وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحواش | وزير الاوقاف والشؤون والخدمات الاجتماعية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط |
| وزير الزراعة المهندس احمد دقشان | وزير التعليم العالي ناصر الدين الأسد | وزير التخطيط د. عبدالله النور | وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب |
| وزير الشباب مشار الثرازي | وزير شؤون الارض الحطة طاهر كتمان | وزير الصحة د. زيد حمزه | وزير الاعلام والثقافة المعدل محمّد الخطيب |

هكذا من المأمول

اعلان

صادر بمقتضى المادة ١٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ١٤ من الدستور لحيل القانون المؤقت رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني المنشور في مسدّد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٣٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١/١٦ إلى مجلس الأية فأدخل عليه المجلس بعض التعديلات.

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٦ المشار اليه .

١٩٨٥/٧/٢٠

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني

بمقتضى المادة « ٣١ » من الدستور
وتناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
تسلق على القانون الاتي وتامر باصداره واسماقتة الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٥

قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني لسنة ١٩٨٥ »
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

| | |
|-----------------|--|
| الصندوق | : صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني |
| المجلس | : مجلس ابناء الصندوق . |
| الرئيس | : رئيس المجلس . |
| المدير التنفيذي | : المدير التنفيذي للصندوق |

المادة ٣ - ١ - يؤسس في الملكة صندوق يسمى « صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني »
يتبع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري وله بهذه الصفة ان يقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وحق ذلك والائتمار وقبول التبرعات والهبات والوصايا والوقف والقيام بالاجراءات القضائية وان ينيب عنه اي محام او وكيل اخر يوكله لذلك الغرض .

ب - يعتبر الصندوق مؤسسة اهلية ، ويكون مركزه الرئيسي في عمان وله ان ينشئ فروعاً ومكاتب له في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٤ - ٢ - يعمل الصندوق على المساهمة في دعم وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي في المملكة في جميع المجالات الاجتماعية وبواسطة ~~الائتمار~~ ^{لديهم} .

ب - للصندوق بقرار من المجلس ان يقضيه الى اي هيئة عربية او دولية ذات اهداف مماثلة لاهدائه

المادة ٥ - تكون موارد الصندوق المالية بما يلي :-

- ١ . رسوم الاشتراكات السنوية .
- ب . الدعم المالي من اية جهة او مؤسسة محلية او عربية او دولية .
- ج . ربح الاموال المتقولة وغير المتقولة التي يملكها او يستثمرها الصندوق او الموقوفة عليه .
- د . ربح المشاريع والنشاطات التي يمارسها الصندوق .
- هـ . التبرعات والهبات الشخصية .
- و . اية اموال تقدم اليه من مصادر اخرى يوافق عليها المجلس .

المادة ٦ - للصندوق موازنته المستقلة الخاصة به يصادق عليها المجلس وتخضع لرقابته .

مكتبة من الاموال

المادة ٧-١ - مع مراعاة أحكام المادة ٨ من هذا القانون يتولى إدارة الصندوق مجلس أمناء ويتكلم من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عددهم من عشرة ولا يزيد على أربعة عشر عضواً .

ب- يعين رئيس المجلس بأرادة ملكية سلبية

ج- يعين أعضاء المجلس بأرادة ملكية سلبية بتعيين من رئيس الوزراء بناء على توصية الرئيس ويكون التعيين لمدة ثلاث سنوات على أن يكون وزير العمل والتنمية الاجتماعية بحكم منصبه الوزاري أحد أعضاء المجلس .

د - يشترط في عضو المجلس أن يكون أردني الجنسية وتتوافر فيه الخبرة والكفاءة وحسن السيرة ، ولديه القدرة على القيام بالمسؤوليات المتولدة به في سبيل تحقيق أهداف الصندوق .

هـ - تنتهي عضوية العضو في المجلس إذا تعيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر يقبله المجلس أو إذا فقد أحد شروط العضوية .

و - ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس ويمارس جميع صلاحيات الرئيس في حال غيابه .

المادة ٨ - نشاط المجلس المهام والصلاحيات المحددة في هذا القانون والأنظمة التي تصدر بموجبها في ذلك :
١ - رسم السياسة العامة للصندوق .

ب - إقرار البرامج المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم للصندوق من مختلف المصادر محلياً وعربياً ودولياً ووضع الخطط المناسبة لهذه الغاية .

ج - إقرار الاتفاقيات التي يكون الصندوق طرفاً فيها .

د - مناقشة وإقرار ما يقدمه له الجهاز التنفيذي من توصيات تتعلق بمشاريع وبرامج عمل الصندوق .

هـ - مناقشة مشروع الموازنة السنوية وإقرارها .

و - مناقشة التقرير السنوي والحسابات الخدمية السنوية للصندوق وإقرارها .

ز - إعداد مشاريع الأنظمة اللازمة .

ح - تعيين مدقق حسابات قانوني للصندوق وتعيين البنك أو البنوك التي يتعامل معها الصندوق .

المادة ٩ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً بحضور أكثرية أعضائه شريطة أن يكون الرئيس أو نائبه أحدهم وتتخذ قرارات المجلس بالإجماع أو بأكثرية الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون لرئيس الجلسة صوتاً حاسماً .

المادة ١٠ - للمجلس أن يشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه بالعدد الذي يقرره لتتولى ممارسة الصلاحيات التي يحددها المجلس لها .

المادة ١١ - يمارس الرئيس الصلاحيات المخولة له بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها في ذلك نيابة عن الصندوق أمام جميع الجهات والهيئات والمؤسسات .

المادة ١٢-١ - يعين المدير التنفيذي ويحدد راتبه وعلاواته وسائر حقوقه المالية بقرار من المجلس بناء على تعيين الرئيس .

ب - يمارس المدير التنفيذي الصلاحيات والمسؤوليات المخولة إليه بمقتضى هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها في ذلك : -

١ - إدارة الجهاز التنفيذي للصندوق والإشراف على جميع أعماله ونشاطاته وتوجيه العاملين في مختلف وحداته الإدارية .

٢ - الإشراف على الأمور المالية المتعلقة بالصندوق .

٣ - إعداد الحسابات السنوية الخدمية وتقديمها للمجلس .

٤ - وضع مشروع الموازنة وتقديمها للمجلس لإقراره .

٥ - وضع التوصيات حول المشاريع والبرامج العمل في الصندوق وإقرارها للمجلس لإقرارها .

٦ - إنشاء الدوائر والأقسام في الصندوق وتعيين المديرين والرؤساء لها وإغلاقها أو حلها بموافقة الرئيس .

المادة ١٣-١ - المدير التنفيذي أو من ينوبه خطياً هو آمر الصرف في الصندوق وفقاً لموازنة الصندوق .

ب - في حالة غياب المدير التنفيذي يعين الرئيس من ينوب عنه من بين أعضاء الجهاز التنفيذي ليمارس صلاحيات المدير التنفيذي كلها أو أي جزء منها وفقاً لما يحدده الرئيس في قراره .

المادة ١٤ - للمجلس أن يوافق على انتداب أعضاء للصندوق ويحدد رسوم الانتداب وشروطه بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ١٥ - يعنى الصندوق من جميع الضرائب والرسوم والموائد الحكومية والبلدية ورسوم طوابع الواردات .

المادة ١٦ - إذا أذن الصندوق تؤول ملكية جميع أمواله وحقوقه والتزاماته لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة ١٧ - للمجلس أن يصدر التعليمات واللوائح المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية في الصندوق بما في ذلك شؤون الموظفين والمستخدمين فيه .

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٨٥/٧/١٧

| | | | |
|--|--|---|---|
| رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي | نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسيه | وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده |
| وزير الداخلية | وزير العمل والتنمية الاجتماعية | وزير المواصلات | وزير الشؤون البلدية والزراعة والبيئة بروان الحمود |
| وزير المغتربات الإسلامية | وزير الاقتصاد والصناعة والتجارة | وزير التعليم العالي | وزير المالية |
| وزير السياحة والآثار | وزير الصحة | وزير الزراعة | وزير الزراعة |
| وزير السياحة والآثار | وزير الصحة | وزير الزراعة | وزير الزراعة |
| وزير السياحة والآثار | وزير الصحة | وزير الزراعة | وزير الزراعة |
| وزير السياحة والآثار | وزير الصحة | وزير الزراعة | وزير الزراعة |
| وزير السياحة والآثار | وزير الصحة | وزير الزراعة | وزير الزراعة |
| وزير السياحة والآثار | وزير الصحة | وزير الزراعة | وزير الزراعة |
| وزير السياحة والآثار | وزير الصحة | وزير الزراعة | وزير الزراعة |

هكذا من الأعمال

إعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٢١ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٦ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣٦ المشار اليه .

١٩٨٥/٧/٢٠

رئيس الوزراء

زويد الرفاعي

قانون من المجلد
١٩٨٥/٧/٢٠

في الحسب لعملي

بمقتضى المادة ٣١ « من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نص على القانون الآتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ - يشرف على استخبار الخط وادارة املاكه وصالحه مجلس ادارة يتألف من :

- | | |
|--|--------------|
| ١ - وزير النقل . | رئيسا |
| ٢ - المدير العام للخط الحجازي الاردني . | نائبا للرئيس |
| ٣ - ممثل عن وزارة الاوقاف والشؤون والمقتضيات الاسلامية | عضوا |
| ٤ - ثلاثة اعضاء حكوميين يمثلون الوزارات والدوائر ذات العلاقة | اعضاء |
| ٥ - ممثل عن شركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة . | عضوا |

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس ادارة الخط الحجازي الاردني ومجلس ادارة مؤسسة سكة حديد العقبة المقام بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢ ان يقرر ما يلي :

- ١ - تكليف مجلس ادارة الخط الحجازي الاردني ومديره العام بالاشراف على استخبار وادارة مؤسسة سكة حديد العقبة او اي جزء منه .
- ٢ - تكليف مجلس ادارة مؤسسة سكة حديد العقبة ومديرها العام بالاشراف على استخبار وادارة الخط الحجازي الاردني او اي جزء منه .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٥٥٥ من القانون الاسلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة (٥) -

باستثناء الرئيس ونائبيه والمدير العام للخط الحجازي الاردني يعين سائر اعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاسلي ويستعاض منه بالنص التالي :

المادة (٧) -

يعين الموظفون والمستخدمون في الخط الحجازي الاردني ويمزلون وتكثف بحكم الاجراءات التأديبية وفق نظام الخدمة المدنية ويعتبر وزير النقل رئيسا للخط المذكور لغايات ذلك النظام .

المادة ٥ - تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي بالاستعانة عن عبارة (المجلس الإداري الأعلى) حيثما وردت فيها بعبارة (مجلس الإدارة) .

المادة ٦ - تلغى المادتان (١٠) و (١١) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي : -

المادة (١٠)

لا تسع اية دعوى ناشئة عن قانون العمل تنال على الخط الحجازي الأردني او اية مؤسسة تدار من قبله او يشرف عليها اذا اقيمت بعد مضي ستة اشهر من نشوء سببها .

المادة (١١)

لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الامور التالية : -

- ١ - وظائف المجلس الإداري ومصالحاته .
- ب - وظائف المدير العام ومصالحاته .
- ج - الاحكام التي من شأنها صيانة حقوق الخط الحجازي الأردني ومصلحته .
- د - جميع الامور التي تنطبق بموقفي ومستخدسي الخط .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه ينفذون احكام هذا القانون .

١٩٨٥/٧/١٧

الحسين بن طلال

| | | | |
|---|-----------------------------------|------------------------|---|
| وزير دولة للشؤون البرلمانية | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء | نائب رئيس الوزراء | رئيس الوزراء |
| د. سامي جوده | د. حاتم نسييه | د. حاتم نسييه | د. حاتم نسييه |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة | وزير الخارجية | وزير المواصلات | وزير العمل |
| مروان الحويهد | طاهر المصري | محي الدين الحسيني | مهندس خالد الحاج حسن |
| وزير المالية | وزير الشؤون والمساعمة والتجارة | وزير الاشغال العامة | وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية |
| د. حنا عوده | د. رجائي المشر | المهندس محمود الحوامده | د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب |
| وزير الزراعة | وزير التعليم العالي | وزير التخطيط | وزير الطاقة |
| المهندس احمد حفيظان | د. ناصر الدين الأسد | د. عبدالله النصور | د. هشام الخطيب |
| وزير الفسلب | وزير شؤون الأرض الحظرة | وزير الصحة | وزير الاعلام والثقافة |
| هشام الشراي | طاهر كتمان | د. زيد حمزة | د. هاشم الخطيب |

نحسب الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
ويشاء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصاق على القانون الاتي ونامر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٥ قانون الجيش الشعبي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجيش الشعبي لسنة ١٩٨٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : -

القائد العام
المجلس
الشخص الملزم بالخدمة في الجيش الشعبي بصورة
اجبارية بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٣ - تشكل في المملكة قوة تسمى (الجيش الشعبي) يتالف من الاشخاص الملزمين بالخدمة فيه او ينتسبون اليه على سبيل التطوع وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٤ - ١ - يخضع الجيش الشعبي لقيادة القوات المسلحة الأردنية وذلك فيما يتعلق بالامراف العسكري والشؤون الخاصة بتنظيمه وتزويجه والتطبيقات العسكرية بما في ذلك الاسلحة والابنية والتموين ووسائل النقل والتدريب وتحديد الواجبات والمهام المنوطة به ووضع الخطة الدفاعية لكل من المراكز والقطاعات التي يتقرر وجود الجيش الشعبي فيها وذلك في اطار الخطة العامة للدفاع عن المملكة .

ب - تسري احكام الضبط والربط العسكريين واحكام قانون العقوبات العسكري على العاملين في الجيش الشعبي اثناء قيامهم بالوظيفة .

ج - يصدر القائد العام التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ احكام الفقرة (ا) من هذه المادة وفقا لاحكام التشريعات العسكرية المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية بما في ذلك وضع وتنظيم برامج التدريب لكل من المتدربين والمتدربات ومحتة ومراحل دعوة الاشخاص الذين تنطبق عليهم احكام هذا القانون للخدمة في الجيش الشعبي وفقا لطلبات المصلحة العامة والاحتياجات الاستيعاب المتوفرة .

المادة ٥ - يكون الجيش الشعبي مسؤولا الى جانب القوات المسلحة الأردنية عن الدفاع عن المملكة الأردنية الهاشمية والحد من حدودها واستقلالها وحماية حقوقها ومصلحتها ، وفي سبيل ذلك تنال به جميع المهام والواجبات التي تمكنه من تحقيق هذه الاهداف ، بما في ذلك القيام بالامور التالية او المساهمة فيها : -

- ١ - تحصين المدن والقرى وسائر المواقع في المملكة بصورة تجعلها قادرة على الصمود امام اي مدوان تعرض له ، وتوفير الحراسة العسكرية لها .
- ب - حماية خطوط مواصلات القوات المسلحة الأردنية بما في ذلك شبكة الطرق والجسور والمخبر والممرات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وخطوط ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية في المملكة .

هكذا من المأهول

ج - الاشتراك في واجبات ومهام الدفاع المدني في جميع الحالات والظروف وتقديم الخدمات الترفيهية والإسعافات الأولية .

د - الاسهام في دفع كوارث الحروب والمواضع الطبيعية والعمل على التقليل من عوائدها وإزالة أثارها وإصلاح ما يمكن إصلاحه من المنشآت والأموال الأخرى التي تعرضت للنظ

هـ - تأمين الحراسة للمرافق العامة ومؤسسات الإنتاج والخديت وحيلتها من أي اعتداء أو تخريب .

و - التصدي لخطط العدو والعمل على إضعافها لتكثير القوات المسلحة الأردنية من التليم بواجباتها في شن الهجوم المعاكس لتدمير قوات العدو قبل استفحال خطرهما .

ز - التصدي للحرب النفسية والاشاعات التي يشنها العدو ، والعمل بجميع الوسائل العلمية والموضوعية لدحضها وإبطال مفعولها .

المادة ٦ - ١ - تنظم بالخدمة في الجيش الشعبي الفئات التالية ممن يحمل أرقامها الجنسية الأردنية :

١ - الطالبات والطلاب في المرحلة الثانوية ومؤسسات التعليم العالي في المملكة بما في ذلك كليات المهن والجامعات .

٢ - الذكور من غير المنصوص عليهم في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة ممن اكملوا السادسة عشرة من العمر ولم يتجاوزوا الخامسة والخمسين سنة ، ممن يقيمون في المملكة .

ب - يجوز للأردنية من غير الطالبات التطوع للخدمة في الجيش الشعبي شريطة أن تكون قد اكملت السادسة عشرة من عمرها ولم تتجاوز الخامسة والأربعين سنة .

ج - خدمة الطالبات والطولعات في الجيش الشعبي تكون في مناطق القبلتين ويتم تدريبهن لهذه الغاية في مواقع المدارس ومؤسسات التعليم العالي التابعة لتلك المناطق .

د - تقرر اللبنة الصحية للخدمة في الجيش الشعبي وفقا للتعليمات التي يصدرها القائد العام لهذه الغاية .

المادة ٧ - تستثنى الفئات التالية من الخدمة في الجيش الشعبي .

١ - الضباط والأفراد في القوات المسلحة الأردنية والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني ، وذلك أثناء وجودهم في الخدمة العلمية والاحتياطية .

ب - المكلفون بخدمة العلم بقتضى قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية المعمول به وذلك خلال مدة تكليفهم .

المادة ٨ - يعفى من الخدمة في الجيش الشعبي الشخص اللازم إذا ثبت بالفحص الطبي المقرر أنه غير قادر على أداء الخدمة .

المادة ٩ - ١ - لا تدفع أي رواتب أو مخفصات أو مكافآت أو علاوات مالية مقابل الخدمة في الجيش الشعبي ، سواء كانت الخدمة الزامية أو طوعية .

ب - يحدد مجلس الوزراء بموجب تعليمات يصدرها لهذا الغرض التعويض المالي الواجب دفعه والأشخاص الذين يستحقونه في حالة استبعاد الالتزام أو التطوع أو أصابته بعمالة دائمة أو عجز جسدي أثناء تلبية بالوظيفة خلال وجوده بالخدمة في الجيش الشعبي .

ج - تتم معالجة الالتزام أو التطوع نفس المعاشنات والراكر العلمية الحكومية والعسكرية بجانا من أي أصابة تلحق به أثناء قيامه بالوظيفة خلال وجوده بالخدمة في الجيش الشعبي .

المادة ١٠ - تقسم المملكة لتفان تنظيم قوى الجيش الشعبي إلى مناطق عسكرية يحدد المحافظات الإدارية وتحدد الطوائف والأقوام والوحدات العسكرية ومعدها في تلك المناطق بموجب تعليمات يصدرها القائد العام .

المادة ١١ - ١ - يشكل في كل محافظة مجلس يسمى (مجلس الجيش الشعبي) على الوجه التالي :

- ١ - المحافظ
- ٢ - قائد المنطقة العسكرية للجيش الشعبي .
- ٣ - مدير شرطة المحافظة
- ٤ - رئيس البلدية في مركز المحافظة
- ٥ - مدير علم التربية والتعليم في المحافظة .
- ٦ - مدير المخابرات العامة في المحافظة
- ٧ - مدير الدفاع المدني في المحافظة
- ٨ - مدير الأشغال العامة في المحافظة
- ٩ - مدير الصحة في المحافظة
- ١٠ - مدير الاتصالات السلكية واللاسلكية في المحافظة .

اعضاء

ب - في حالة غياب الرئيس ينتخب اعضاء المجلس من بينهم نائباً له يتولى رئاسة المجلس .

ج - يعقد المجلس اجتماعاته بصورة دورية ، وللرئيس أو نائبه في حالة غيابه دعوة المجلس إلى اجتماعات غير عالية إذا اقتضت الضرورة ذلك .

د - يعتبر أي اجتماع يعقده المجلس قانونياً إذا حضره اكرية اعضاءه ، ويتخذ قراراته بالإجماع أو بأكثرية الحضور وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي كان الرئيس قد صوت إلى جانبه والمجلس دعوة الخبراء وأصحاب الاختصاص لحضور اجتماعاته للاستشارة بأرائهم في الأمور المعروضة عليه دون أن يكون لهم حق التصويت على قراراته .

هـ - للمجلس اعضاء سنة الصرية على أي قراراته أو توصياته أو وثائقه أو مراسلاته .

المادة ١٢ - تنظم الأمور الإدارية للمجلس بموجب تعليمات يصدرها المحافظ بما في ذلك امانة سر المجلس وتوزيع الجهاز الإداري له .

المادة ١٣ - يعمل المجلس على تحقيق أهداف وغايات الجيش الشعبي في المحافظة بجميع الوسائل والإمكانات المتوفرة لديه ، بما في ذلك ما يلي :

١ - تنفيذ السياسات والخطط والقرارات التي تضعها أو تصدرها السلطات الرسمية المختصة والمتعلقة بأهداف وغايات ومهام الجيش الشعبي .

ب - توجيه الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والخاصة وسائر الهيئات في المحافظة للعمل على خدمة أوجه النشاط العسكري والمقاومة الشعبية التي تتصل بمهام وواجبات الجيش الشعبي .

ج - تسجيل المواطنين الخاصين لاحكام هذا القانون في المحافظة وحصر الامكانيات المتوفرة فيها وذلك لتفان التخطيط وتحديد مساهمات وسائل استغلال تلك الطاقات والإمكانات لمصلحة الجيش الشعبي ووضعها في خدمته .

د - العمل على تأمين جميع المتطلبات التي يحتاج إليها الجيش الشعبي في المهام والواجبات التي يقوم بها بما في ذلك أعمال التدريب والتطبيق والحراسة بتحصين المواقع وأي أعمال أخرى

هـ - الاشراف على قوى الجيش الشعبي في المحافظة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية طلباتها بمهامها وواجباتها ، والتأكد من توفيقها جاهزة في كل وقت وعلى درجة عالية من الاستعداد لتصل المسؤوليات المنوطة بها بمقتضى هذا القانون دون أن تكون عرضة لأي مياغة في أي ظرف من الظروف .

كل من الشمل

المادة ١٢ - يقدم المجلس في المحافظة تقريراً كل ثلاثة أشهر إلى كل من وزير الداخلية والقائد العام يتضمن موجزاً لأعماله وأوجه نشاطاته خلال تلك المدة أو أي مدة أخرى والخطط الخاصة بأعماله والتوصيات التي يرآي تقديمها مع الأسباب المبررة لها .

المادة ١٥ - ١ - يشكل في كل قطاع تابع لمنطقة عسكرية وفقاً للتعليمات الصادرة عن القائد العام استناداً إلى أحكام المادة ١٠ من هذا القانون لجنة لقوى الجيش الشعبي ترتبط بالمجلس ويتم تشكيلها بقرار منه بناء على تنسيب المحافظ على أن لا يقل عدد أعضائها عن خمسة ولا يزيد على سبعة وأن تضم في عضويتها القائد العسكري للقطاع ويكون الحاكم الإداري في القطاع رئيساً لهذه اللجنة وتطبق عليها أحكام الفقرات ب ، ج ، د من المادة ١١ من هذا القانون .

ب - تبارس لجنة الجيش الشعبي في القطاع المهام والواجبات المنصوص عليها في المادة ١٣ من هذا القانون ، ويقرب عليها تقديم التقرير المنصوص عليه في المادة ١٤ منه إلى المجلس .

المادة ١٦ - وترتب على جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية وسائر الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يستخدمون أشخاصاً من الملتزمين بالخدمة في الجيش الشعبي أو يرفعون في الطوع للخدمة فيه بتنفيذ أحكام هذا القانون أن يسهلوا انخراطهم به وعدم القيام بأي إجراء أو تصرف من شأنه منعه أو تأخيرهم عن تأدية هذا الواجب الوطني وفقاً للتعليمات التي يصدرها رئيس الوزراء .

المادة ١٧ - يعاقب كل ملتزم اذبح دون عذر مشروع عن تأدية دعوة التدريب الصادرة وفق أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بكلاً المعنيين معاً .

المادة ١٨ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٩ - يلغى أي تشريع أو نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٨٥/٧/١٧

الحسين بن طاهر

| | | | |
|--------------------------------------|-------------------------------|--|---------------------------|
| وزير دولة | وزير دولة لشؤون | نائب رئيس الوزراء | رئيس الوزراء |
| للشؤون البرلمانية | رئاسة الوزراء | وزير التربية والتعليم | وزير الدفاع |
| د. سامي جوده | د. حازم نسييه | عبد الوهاب المجالي | زيد الرفاعي |
| وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة | وزير الخارجية | وزير العمل الداخلي | وزير الداخلية |
| مروان الصمود | طاهر المصري | محي الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن | حسن الكايد |
| وزير المالية | وزير الشؤون والصناعة والتجارة | وزير الاتصالات | وزير الاوقاف والشؤون |
| د. حنا عوده | د. رجائي المجرش | المهندس محمود الحوامده | د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط |
| وزير الزراعة | وزير التعليم العالي | وزير الطاقة | وزير النقل |
| المهندس احمد دقشان | د. ناصر الدين الأسد | د. عبدالله التيسور | د. هشام الخطيب |
| وزير الشباب | وزير شؤون الأرض المحتلة | وزير الصحة | وزير الاعلام والثقافة |
| هشام الشراي | طاهر كتمان | د. زيد حيزه | رياض الشكعة |
| | | | عبد الخطيب |

نص الحديث للفصل من المحمد لفرقة الحاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - - - - -

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واساقفه الى توانين الدولة : -

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٥

قانون معدل لقانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين الاردنيين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين الاردنيين لسنة ١٩٨٥) ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ الممثل اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٦ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
للمؤسسة في سياق قايدها بمهامها وواجباتها المنصوص عليها في هذا القانون ان تبارس اعمالها بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك المشاركة مع المؤسسات والشركات المحلية والاجنبية وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٨ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

١ - يكون لمجلس ادارة المؤسسة رئيسه من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء يكلف بالعمل بدون راتب او ايخصصات مالية اخرى على ان يقترن قرار تعيينه بالارادة الملكية السامية وبمسمى في مشيئة : -

المدير - - - - -

مساعد رئيس هيئة الاركان /للادارة

مساعد رئيس هيئة الاركان/للقوى البشرية - - - - -

مدير عام مؤسسة الاسكان

مدير عام المؤسسة العامة للسكان والاجتماع - - - - -

ممثل من وزارة التخطيط

ممثل من المنظمة التعاونية

ممثل من بنك الاسكان

اثنان من المتقاعدين العسكريين يعينهما رئيس الوزراء بتنسيب من الرئيس لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ب - ينتخب الاعضاء من بينهم نائباً للرئيس

كل من الأعمال

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٩ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
تحدد مكلفات رئيس وأعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة ٥ ج « من المادة ١١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
ج - عدد الاتفاقيات المحلية أيا الغروض المحلية والغروض والاتفاقيات الخارجية فتعتمد
بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٦ - تضاف المادة التالية الى القانون الأصلي برقم ٢١ ويعد ترتيب المواد ٢٤٢٣، ٢٢٠٢١، ٢٤٢٣ منه لتصبح
٢٥٠٢٤، ٢٣٢٢٢ على التوالي :-

المادة ٢١ -

بالرغم مما ورد في أي قانون آخر ، لا تسمح دعوى الشفعة أو الأولوية أو أي دعوى أخرى بشأن
أي عقار تملكه من أي جهة حكومية إلى المؤسسة سواء كانت تلك الجهة قد استولت
العقار أو كانت قد تملكته بأي طريقة أخرى وتسري أحكام هذه المادة على أي عقار تملكه من قبل
المؤسسة أو تم التنازل عنه لها تبسّل نفاذ هذا القانون .

١٩٨٥/٧/١٧

الحسين بن طلال

| | | | |
|--|---|--|---|
| وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه | نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الصود | وزير الخارجية ظاهر المصري | وزير المواصلات والثنية الاجتماعية الهندس خالد الحاج حسن | وزير العمل والشؤون الداخلية حسن الكايد |
| وزير المالية د. حنا عوده | وزير التنمية والصناعة والتجارة د. رجائي المشر | وزير الاشغال العامة والهندس محمود الحوامده | وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب |
| وزير الزراعة الهندس احمد دخقان | وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد | وزير التخطيط د. عبدالله التيسور | وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب |
| وزير الشباب هشام الشراري | وزير شؤون الارض المحتلة ظاهر كنعان | وزير الصحة د. زيد حمزه | وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب |

فكنا من المأهول

نحس الحسين بن طلال

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصالح على القانون الآتي ونابر بصدوره واشاءته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم « ٤١ » لسنة ١٩٨٥

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين المملكة الأردنية الهاشمية
والصندوق العربي للاماء الاقتصادي والاجتماعي
للمساهمة في تمويل مشروع ري الاغوار الوسطى

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي
للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع ري الاغوار الوسطى لسنة ١٩٨٥)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمتوفرة بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء
الاقتصادي والاجتماعي صحيحة ونافذة تباً لنسبة لجميع الغايات المنوطة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٥/٧/١٧

الحسين بن طلال

| | | | |
|--|---|--|---|
| وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه | نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء زيد الرفاعي |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الصود | وزير الخارجية ظاهر المصري | وزير المواصلات والثنية الاجتماعية الهندس خالد الحاج حسن | وزير العمل والشؤون الداخلية حسن الكايد |
| وزير المالية د. حنا عوده | وزير التنمية والصناعة والتجارة د. رجائي المشر | وزير الاشغال العامة والهندس محمود الحوامده | وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب |
| وزير الزراعة الهندس احمد دخقان | وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد | وزير التخطيط د. عبدالله التيسور | وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب |
| وزير الشباب هشام الشراري | وزير شؤون الارض المحتلة ظاهر كنعان | وزير الصحة د. زيد حمزه | وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب |

اتفاقية قرض

بين المملكة الأردنية الهاشمية
والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
للمساهمة في تمويل مشروع ري الأغوار الوسطى

اتفاقية قرض

انه في يوم الأحد العاشر من شهر شباط ١٩٨٥ . تم الاتفاق بين :
اولا : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
" ويسمى فيما يلي (المقترض)
وثانيا : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
" ويسمى فيما يلي (الصندوق العربي)

وبما ان المقترض قد طلب من الصندوق العربي ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع ري الأغوار الوسطى الوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، والمبرر عنه في الاتفاقية : « المشروع » .
وبما ان المقترض سوف يحصل على قرض من بنك الامارات العربية المتحدة بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك
١ مليون وثلاثمائة وخمسين ألف دينار كويتي (للمساهمة في تمويل المشروع .
وبما ان من اغراض الصندوق العربي الاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي في الدول والمجالات العربية .

وبما انه قد ثبت للصندوق العربي أهمية المشروع وجدواه للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في دولة المقترض
وبما ان الصندوق العربي قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والأوضاع المبينة في
هذه الاتفاقية .
لذلك اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة الاولى

القرض، والفائدة، والتكاليف الاخرى، السداد، مكان السداد

- ١ - يوافق الصندوق العربي على ان يعطى المقترض ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضا قيمته ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك . (ستة ملايين دينار كويتي) وذلك لغرض جزء من التكاليف المحددة للمشروع - من العملات الاجنبية .
- ٢ - يلتزم المقترض بان يدفع فائدة سنوية بواقع ٦ ٪ سنة بالمائة من جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- ٣ - في حالة قيام الصندوق العربي باصدار تمهيد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، تطبيقا منس الفترة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع ٥٠ ٪ ونصف بالمائة سنويا على اصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصائر عنه تمهيد الصندوق العربي النهائي - غير القابل للرجوع فيه .
- ٤ - تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى المسالفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لاي مدة تتساوى نصف سنة كالملة .
- ٥ - عند يلتزم المقترض بان يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لجدول السداد الوارد بالملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .

- ٦ - يحق للمقترض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق العربي اضطرارا سابقا بخمسة واربعين يوما على الاقل ، ان يسدد قبل آجال الاستحقاق :
١ - جلة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او
ب - تسطتا كايلا او اكثر من اقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الابدع اجلا .
٧ - تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المنكورة سابقا كل سنة اشهر في الال من كانون الثاني (يناير) والاول من تموز (يوليو) من كل سنة .
٨ - اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الامكان التي يحددها الصندوق العربي في حدود الميعود .

المادة الثانية
احكام العملات

- ١ - يتم سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية ، بالدينار الكويتي .
- ٢ - يقوم الصندوق العربي ، بناء على طلب المقترض ، وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الاجنبية المخططة التي تكون مطلوبة لغرض البشائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية . او التي يكون المقترض قد دفع بها عملا من تلك البضائع . ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساويا لمقدار الدينار الكويتي التسيلازمت للحصول على العملة الاجنبية .
- ٣ - يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحقوق في ان يسترد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى - اما بالدينار الكويتي ، او بنسب العملات التسيلازمت دفع بها القرض للمقترض او بالوكالة عنه . ويجوز للمقترض السداد بعملة اخرى بشرط موافقة الصندوق العربي .
ولا يعتبر ان السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق العربي الدينار الكويتي او العملة او العملات الاخرى التي يوافق عليها ويصدق ما يتسلمه منها وذلك على اساس قيمتها منسوبة الى الدينار الكويتي .
- ٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعتول

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١ - يحق للمقترض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لغرضه مبالغ سبق دفعها ، ولواجهة بتنوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .
ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لغرضه تنفذت لسببها على الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤م . او لتمويل بضائع اشترى بمبلغ المقترض قبل ذلك التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك .
- ٢ - يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقا للاحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق العربي ، ان يقوم الاخير باصدار تمهيد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بان يدفع للمقترض او لغيره من بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التمهيد ساريا حتى اذا لقي القرض او اوقف حق المقترض في السحب .
- ٣ - عندما يرغب المقترض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق العربي تمهيد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه تطبيقا للفترة السابقة يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي بحيث يكون شاملا للبيانات والافراد والتمهيدات التي تتطلبها الصندوق العربي في حدود المعتول .
وطالبات السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد النص عليها فيما يلي ، يجب ان تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المتقدمة عنها الا اذا اتفق المقترض والصندوق العربي على خلاف ذلك .

هكذا من المثل

- ٤ - على المقرض ان يقدم الى الصندوق العربي المستندات والأدلة المؤيدة لمطالب السحب التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها
- ٥ - طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة له يجب ان تكون مستوعبة من حيث المضمون والشكل لإثبات ان المقرض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦ - يلتزم المقرض بان لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتحويل التكاليف المعقولة للخدمات البينة في الحق رقم ٢٢ من هذه الاتفاقية وطبقا للنسب الموضحة في ذلك الملق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين الادارة العامة على تنفيذ المشروع وادارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الأقصى لمبلغ القرض .
- ٧ - يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي ثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء المسمى القرض او لادته وابصره .
- ٨ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في الاول من تموز "يونيو" ١٩٨٩ ، او اي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي .

المادة الرابعة

احكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١ - يلتزم المقرض بوضع حصة القرض تحت تصرف سلطة وادي الاردن المؤسسة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٧ ، ونعربها بما يلي بالسلطة " ، او اجهة اخرى تدخل محلها مستقبلا في تنفيذ اغراضها .
- ٢ - يلتزم المقرض ومن يعملون لحسابه بتنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له وبالعناية والكفاءة اللازمين وطبقا للاسس الادارية والهندسية والمالية السليمة ، ومن اجل ذلك يتعهد المقرض بالاتي :
 - أ - ان تقوم السلطة بتعيين مدير متفرغ للمشروع ، من ذوي الخبرة والكفاءة ، يوافق عليه الصندوق العربي ، وذلك في موعد اقضاء الاول من نيسان "ابريل" ١٩٨٥ او اي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي .
 - ب - ان تقوم السلطة بالتشاور مع الصندوق العربي ، بتعيين استشاريين لمراقبة تنفيذ المشروع ولاعداد الدراسات الخاصة بوادي عربة في موعد اقضاء الاول من آذار "مارس" ١٩٨٥ او اي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي .
 - ج - يقوم المقرض ، بالتشاور مع الصندوق العربي ، وفي موعد اقضاء ٣١ كانون الاول "ديسمبر" ١٩٨٥ ، باعداد دراسة يتم بموجبها وبشكل تدريجي زيادة ايمان المياه التي تنقاضيها من المزارعين في وادي الاردن ، وتخفيض تكاليف التشغيل بهدف تغطية تلك التكاليف وتكاليف الصيانة .
 - د - ان يقوم المقرض بتوفير الأموال اللازمة لمؤسسة الاغراض الزراعي لتمكينها من تقديم القروض للمزارعين في منطقة المشروع لتجهيز مزارعهم بمشكات الري بالرفاذ او بالتقطيع .
- ٣ - ترم عقود التوريد الخاصة بتنفيذ المشروع من طريق التعاقد المباشر بين الجهة المستفيدة والموردين وذلك بانواع الاجراءات التالية :
 - أ - الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠.٠٠٠ د.ك . ثلاثين ألف دينار كويتي .
 - ب - الاختيار لأسبب العروض المقدمة ، وترسل صورتان من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالبررات عند تقديم أول طلب للشح من صندوق التعاقد .
 - ج - الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٣٠٠.٠٠٠ د.ك . ثلاثين ألف دينار كويتي ، ولا تزيد عن ٣٠٠.٠٠٠ د.ك . ثلاثمائة ألف دينار كويتي .
- بمقتضى طرقها في مناقصة مفتوحة وبشروط واوضاع يوافق عليها الصندوق العربي ، ويقدم المقرض للصندوق العربي تقريرا بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقته قبل التعاقد .
- ج - الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٣٠٠.٠٠٠ د.ك . (ثلاثمائة ألف دينار كويتي) ، ويقدم طرقها في مناقصة دولية مفتوحة وبشروط واوضاع يوافق عليها الصندوق العربي ، ويقدم

هذا من المأمور

- عنها في الصحف العربية الاكثر انتشارا ، على ان تكون احداها في دولة المقر ، ويقدم المقرض للصندوق العربي تقريرا بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقته قبل التعاقد . ويجوز في حالات خاصة تنقيحها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذا الاجراء لبررات يقدمها المقرض يوافق عليها الصندوق العربي .
- ٤ - يلتزم المقرض او من يعملون لحسابه بسجلات مستوعبة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تحويلها من القرض ، وبين استخداماتها في تنفيذ المشروع ، ومتابعة تدفقه " بما في ذلك تكاليفه " وتوضيح على نحو سليم يتفحص الاسس المحاسبية المتعارفة عليها المركز المالي للجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملاتها .
- ٥ - يلتزم المقرض بتعيين مندوبي الصندوق العربي من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته ، والبضائع المولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض
- ٦ - يلتزم المقرض ان يقدم للصندوق العربي جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المعقول - والمتعلقة بالاتفاق حصة القرض ، او بالبضائع ، او بالمركز المالي للجهة القائمة بالمشروع او بادارتها واعمالها .
- ٧ - يلتزم المقرض بان يحيط الصندوق العربي علما بالتقدم في تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالي :
 - أ - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع الى الصندوق العربي تقريرا ربع سنوي ، في شكل ومضمون يوافق عليها الصندوق العربي ، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوما من نهاية ربع السنة ومضمون يوافق عليها الصندوق العربي ، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوما من نهاية ربع السنة
 - ب - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع الى الصندوق العربي تقريرا سنويا عن سير المشروع ، ونسخة من الحسابات الخلفية لتلك الجهة ، وتقرير مدققي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز سنة اشهر من نهاية السنة المالية .
 - ج - يلتزم المقرض بان يقوم مباشرة او عن طريق جهة تابعة له ، بادارة المشروع ، ومساندته وكذلك بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر ثلثة ويعود باكر نفع ، وذلك وفقا للاسس الهندسية والمالية السليمة .
 - د - يتعاون المقرض والصندوق العربي تعاوننا وثيقا لكي يحقق اغراض القرض ، ولهدفه الغاية يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمتعلقة بالحالة العادية للمشروع .
 - هـ - يتبادل المقرض والصندوق العربي الراي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقسامه بالتنظيم يلتزم المقرض بان يقوم باخطار الصندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض ، او يطرئ على تهديد ذلك .
 - ٧ - يقرر المقرض والصندوق العربي ان في نيتها ان لا يتبع اي قرض خارجي ' اخر باولوية على قرض الصندوق العربي عن طريق انشاء ضمان عيني على أموال الحكومة . ولا يسري ذلك على الضمانات العينية على الأموال لكافة سداد ثمن شرائها ، كما لا يسري على الضمانات العينية على السلع التجارية او المعاملات المصرفية لكافة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الأصلي لتسويتها .
 - ٨ - يلتزم المقرض بان يسدد اصل القرض ، والفوائد والتكاليف الاخرى ، بالكامل دون اي خصم ، ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفرضة بموجب قوانين المقرض ، او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل .
 - ٩ - تعفى هذه الاتفاقية ، والتسويق عليها ، وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك ، من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفرضة بموجب قوانين المقرض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل . ويقوم المقرض بدفع اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

- ١- يكون سداد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى معفا من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين القرض أو المبلقة في إراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- ١- يقوم القرض أو من يعملون لحسابه بالتأمين على جميع البضائع المولة من القرض ، ضد المخطر المتعلقة بشارئها ونقلها وتسليمها في موطن المشروع ، لدى شركت تأمين معتدة وبالبالغ التي تنق والعرف التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاله بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحصر .
- ١٢- يلتزم القرض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الإجراءات والإعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كما يلتزم بالانتفاع عن القيام أو السماح بأي عمل قد يؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشروع أو إعاقة تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .
- ١٣- جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه مراسلاته تعتبر سرية وتتبع بالحراسة الغلبة بحيث لا تخضع للرفعة على المبلوعات أو لإجراءات التقاضي .
- ١٤- جميع أملاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بحصانة ضد التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو ما يثل ذلك من إجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية .

المادة الخامسة

الفاء القرض ووقف السحب منه

- ١ - يحق للقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون بغيره دون سحب وذلك بموجب إخطار إلى الصندوق العربي بذلك . على أنه لا يجوز للقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد أصدر عنه تعديلا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة ٢٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .
- ٢ - يحق للصندوق العربي بموجب إخطار إلى القرض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض إذا علم سبب من الأسباب الاتية واستمر قائما :
 - أ - عدم قيام القرض بالوفاء كليا أو جزئيا بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .
 - ب - قيام الصندوق العربي بإخطار القرض بأنه قد أوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين القرض والصندوق العربي بسبب تقصير القرض في تنفيذ أحكامها وشروطها .
 - ج - قيام ظروف استثنائية تجعل من المتعذر قيام القرض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة من هذه الاتفاقية .
 - د - قيام ظروف استثنائية تجعل من المتعذر قيام القرض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة من هذه الاتفاقية .
- ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الآخر ، ما لغيره بعد نفاذها .
- ويظل حق القرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوتا كليا أو جزئيا ، حسب الأحوال ، إلى أن ينعدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو إلى أن يقوم الصندوق العربي بإخطار القرض بإعادة حقه في السحب ، على أنه في حالة توجيه الصندوق العربي إلى القرض مثل هذا الإخطار ، يعود للقرض حقه في السحب محدودا بالقدر وبقيده بالشروط المبينة في الإخطار ، كما أن توجيه الصندوق العربي للمل هذا الإخطار لا يؤثر في أي حق من حقوقه ولا يخل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر لاحق من أسباب الإيقاف .
- ٢ - في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢٢ « أ » من المادة الخامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه إخطار إلى القرض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ « ب » و « ج » و « د » من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه إخطار إلى القرض ، يحق للصندوق العربي حينئذ في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذلك لا يزال قائما ، ووفقا لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقا وواجب الاداء فوراً بغير النظر من أي سبب آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

هذا من الأصول
حكمنا من الأصول

- ١ - إذا ظل حق القرض في سحب أي مبلغ من القرض موقوتا لمدة ثلاثين يوما ، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة ٨ « أ » من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق العربي أن يخطر القرض بإنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب ، ويتوجب هذا الإخطار يعتبر هذا التقدر من القرض ملغيا .
- ٢ - أي إلغاء للقرض من جانب الصندوق العربي أو إيقاف لحق القرض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق العربي تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة ٢٢ « أ » من المادة الثالثة إلا إذا تضمن التعهد نصا صريحا بخلاف ذلك .
- ٣ - يقطع المبلغ الملقى من القرض على أساس نسبي من انقطاع السداد المحددة في جدول السداد الملحق بهذه الاتفاقية .
- ٤ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول ولميزة على الرغم من إلغاء باقي القرض أو إيقاف السحب .

المادة السادسة

قوة التزام هذه الاتفاقية - أثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم

- ١ - تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والقرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة ونافذة طبقا لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين أن يمتنع أو يتمسك في أي مناسبة من المناسبات ، بأن حكما من أحكام هذه الاتفاقية غير سليم قانونا أو غير نافذ استنادا إلى أي سبب كان .
- ٢ - عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره في ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطته لمصلحة له بقتضاها لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي تم يستعمل أو يتمسك به . أو جرى التأخر في استعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين يصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر للالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .
- ٣ - يسعى الطرفان إلى تسوية أي خلاف أو مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقا لما هو مبين في الفقرة التالية : -
- ٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين القرض أحدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته .
- تبدا إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم . ويقدار التعويض المطلوب وطبيعته واسم المحكم المعلن من قبل طالب التحكيم ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الإعلان أن يعين طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فإن لم يفعل فإنه يعين المحكم لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب من طالب من المحكمين الثالث ، فإذا لم يتفق على تعيينه خلال ستين يوما من بدء إجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين أن يطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على أن يكون بين أملاء رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية القرض والمحكمين الآخرين .
- وتتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان وتضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها لتتبع فرصة ملائمة للوفاء على وجهات نظر كل من الطرفين .
- وواجب على المحكمين امتثالها بعد ذلك .

وتفصل هيئة التحكم - حضوريا أو غيبيا - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها واحكامها بأغلبية الاصوات . ويجب ان يصدر حكمها النهائي كتابة وان يوقع عليه اعضاء على الاقل ، وتسلم صورة بوقعة منه لكل من الطرفين . ويكون حكم هيئة التحكم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا وملزما بتوجب على الطرفين الانتثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان اتعاب المحكمين وكلفاتهم غيرهم من الاشخاص الذين يكتفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاعمال والمكافآت قامت الهيئة بتحديد ما مراعاة في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل من الطرفين ما تنتهمن مصروفات بمناسبة التحكيم بينها تفصل هيئة التحكم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته او نسبة توزيعها بين الطرفين واجراءات وطريقة تدعيمها .

وتطبق هيئة التحكم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والاعراف السائدة في المحلات الدولية وببإدء العدالة .

٥ - اذا مضت مدة ثلاثين يوما من صدور حكم هيئة التحكم دون تنفيذه برفع الامر الى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسبا من الاجراءات .

٦ - يجب الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة اي اجراء اخر يمكن اتخاذه في صدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين .

٧ - يتم اعلان احد الطرفين لآخر باي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة ١٠ من المادة السابعة وتقرر الطرفان تنازلهما من الان عن التمسك بان يجري الاعلان بآية طريقة او شكل اخر .

المادة السابعة

احكام متفرقة

١ - كل طلب او اخطار يوجه احد الطرفين الى الاخر بناء على هذه الاتفاقية او بمناسبة تطبيقها ، يعين ان يكون كتابية . ونبها عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة ٢٢ من المادة الثالثة يعتبر الطلب قد تم والاطار قد تم قاتونا ، بمجرد ان يسلم بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او أي عنوان اخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الاخر .

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستوعبة التي تدل على صلاحية وتوضي الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية او الذين سيوقعون نيابة عن المقترض واتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز ان يجبا اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقا لها بما في ذلك طلبات السحب من القرض ، معالي السيد وزير التخطيط في المملكة الاردنية الهاشمية ، او أي شخص ينوب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . وای تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض بيمينان تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او أي شخص ينوب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يليد موافقته على ان التعديل او الاضافة تترجمها الظروف وليس من شأنها ان يزيدها التزامات المقترض على نحو يخل بالتوازن المعدي وتكون التعديلات او الاضافات نافذة وملزمة بمجرد توقيع ممثل المقترض عليها بناء على التفويض المذكور .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانتهاؤها

١ - لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا تمت ألى الصندوق العربي ائلة وافية تنفيذ :

١ - ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وانه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا .

ب - ان المقترض قد ابرم اتفاقية قرض مع بنك الامير الألماني قيمته حوالي ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك. (مئتين وثلاثمائة وخمسين ألف دينار كويتي) للمساهمة في تمويل المشروع ، او مع اية مؤسسة أخرى تكون مقبولة لدى الصندوق العربي ، او ان حكومة المقترض قد التزمت بتوفير هذا المبلغ من مواردها الخاصة .

٢ - اذا وجد الصندوق العربي ان الائلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوعبة ، قام بإرسال برقية الى المقترض بان هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، وببدا نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية

١ - اذا لم تستوف شروط نفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف تسعين يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او حتى انتهاء اية مدة ائتمان أخرى لهذه الجهة يتفق عليها الطرفان ، فانه يحق للصندوق العربي في أي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض . وعند ارسال هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فورا .

ب - كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

١ - (المشروع) يعني المشروع الذي من اجله تمت القرض والوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، او حسب ما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بين ممثل المقترض والمفوض وادارة الصندوق العربي .

٢ - « البضاعة » او « البضائع » تعني البضاد والمعدات والمهمات والالات والادوات والخبثات الواردة ذكرها بالملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، والتي خصص القرض لتمويل الحصول عليها من جانب المقترض في حدود النسب الموضحة في الملحق المذكور . وتبين البضائع يشمل دائما تكاليف استيرادها الى دولة المقترض ولا يشمل ما يدفع من رسوم جبركية أو اية ضرائب أخرى بموجب قوانين المقترض .

المنافون الاتية محددة اعمالا للفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقترض : وزارة التخطيط - ص.ب ٥٥٥ عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

عنوان الصندوق العربي : الصندوق العربي للبناء الاقتصادي والاجتماعي - بنالة سوق الصفاة - ص.ب ٢١٩٢٢ - الكويت

العنوان البرقي : انعمري - الكويت

واتفارا بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين هاتونا من جانب الطرفين ، من خمسين سنخ ، كل منها تعتبر املا وتعتبر جميعا مستقدا واحدا ، وقد تسلم المقترض نسخين منها وتسلم الصندوق العربي ثلاث نسخ .

من المملكة الاردنية الهاشمية : من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

د. محمد المبادي

المدير العام / رئيس مجلس الادارة

د. عبدالله التيسور

المفوض في التوقيع

كانت من المراحل

الملحق رقم ١

جدول السداد بالآلاف الدنانير الكويتية

| تاريخ السداد | المقسط المستحق من أصل القرض |
|--------------|-----------------------------|
| ١٩٩٠/١/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٠/٧/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩١/١/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩١/٧/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٢/١/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٢/٧/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٣/١/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٣/٧/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٤/١/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٤/٧/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٥/١/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٥/٧/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٦/١/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٦/٧/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٧/١/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٧/٧/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٨/١/١ | ٢٢٠ |
| ١٩٩٨/٧/١ | ٢٢٠ |
| ٢٠٠٠/١/١ | ٢٢٠ |
| ٢٠٠٠/٧/١ | ٢٢٠ |
| ٢٠٠١/١/١ | ٢٢٠ |
| ٢٠٠١/٧/١ | ٢٢٠ |
| ٢٠٠٢/١/١ | ٢٢٠ |
| ٢٠٠٢/٧/١ | ٢٢٠ |
| ٢٠٠٣/١/١ | ٢٨٠ |

المجموع

(ستة ملايين من الدنانير الكويتية)

الملحق رقم ٢

وصف المشروع واستخدامات حصيلة القرض

أولاً : وصف المشروع

سيتمل المشروع على إقامة منشآت الري والصخ اللازمة لنقل المياه من نهر الزرقاء وقناة الفور الشرقية وتوزيعها عبر شبكة عن أنابيب الري بضغط يسمح بجري حوالي ٦٠ ألف دونم بالري أو بالتنقيط . ويتضمن المشروع العناصر الرئيسية التالية :

أ - أنابيب نقل المياه ومحطاتها : ويشمل إنشاء خط رئيسي من الأنابيب الحديدية يبلغ طوله حوالي ٧٥٠٠ متر وقطره ٩٠٠ ملمتر لنقل المياه من نهر الزرقاء إلى منطقة المشروع يتفرع منه خطان الأول يبلغ طوله ٩٠٠ متر وتتراوح قطره بين ٥٠٠ و ٧٠٠ ملمتر والثاني يبلغ طوله حوالي ١٢٦٠٠ متر وتتراوح قطره بين ٢٠٠ و ٨٠٠ ملمتر ، كما يشمل المخذ والبولبات ومعدات التحكم بضغط المياه ووصلات التوزيع .

ب - محطات الصخ ومحطاتها : ويشمل إنشاء ست محطات ، وتجهيزها بحوالي ١٧ مضخة ، تبلغ طاقة كل منها حوالي ١٠٠ لتر/ثانية ، وبمحركات كهربائية عددها حوالي ١٧ تتراوح قوة كل منها بين ٢٥٠٠ و ٢٥٠ حصان ، و ٥ حوالات تتراوح قدرة كل منها بين ٢٥٠ و ١٥٠٠ ك.ف.أ. ود شبكة كهرباء بتوترات مختلفة يبلغ مجموع أطوالها حوالي ٢٠ كيلو متر ، كما يشمل المخذ والمصافي ومنازل لعمال التشغيل والصيانة .

ج - شبكات الري ومحطاتها : ويشمل إنشاء خط رئيسي من الأنابيب الحديدية لنقل المياه يبلغ طوله حوالي ٥٠٠٠ متر وقطره حوالي ٨٠٠ ملمتر ، وشبكة رئيسية من الأنابيب الحديدية لتوزيع المياه يبلغ مجموع أطوالها حوالي ٥٠ كيلومتر وتتراوح أطوالها بين ٢٥٠ و ٨٠٠ ملمتر ، وأخرى فرعية من الأنابيب البلاستيك يبلغ مجموع أطوالها حوالي ١٧٠ كيلو متر وتتراوح أطوالها بين ١٠٠ و ٢٥٠ ملمتر . ويشمل أيضاً توريد وتركيب حوالي ١٦٠٠ مأخذ لتزويد المزارع بالمياه وأجهزة ميكانيكية لتصريفها ومعدات للتحكم بضغطها ، ووصلات التوزيع وقطع الغيار .

د - الطرق الزراعية : ويشمل إنشاء شبكات الطرق الزراعية مجموع أطوالها حوالي ٤٠ كيلو متر وعرضها حوالي ٥ متر بالم توسط مغطاة بليفة من الحصى المكوك سبائكها حوالي ١٥ سم ووجه خابسي .

هـ - معدات والآلات التشغيل والصيانة : ويشمل بعض المعدات اللازمة لتشغيل وصيانة شبكات الري وأهمها شاحنات مع ونش طاقته ٢ طن وجرار تسوية وحارثان ورافعة وقلاب وبولد كهربائي ونوازم ومعدات متنوعة .

و - الخدمات الفنية : ويشمل خدمات الاستشاريين اللازمة للقيام بمرافعة تنفيذ المشروع وإعداد دراسات الجدوى والتقييم الأولي وثائق المعاهدات الخاصة بتطوير الأراضي في وادي عربة

ثانياً : استخدامات حصيلة القرض

تستخدم حصيلة القرض في تمويل العناصر التالية:

| النسبة المئوية من إجمالي التكاليف | المبلغ المخصص (ألف د.ك.) | البنود |
|-----------------------------------|----------------------------|-------------------------------------|
| ٧٧ | ٨٧٠ | ب - محطات الصخ ومحطاتها |
| ٧٠ | ٢٥١٠ | ج - شبكات الري ومحطاتها |
| ٥٠ | ١٩٠ | د - الطرق الزراعية |
| ٦٠ | ١٢٠ | هـ - معدات والآلات التشغيل والصيانة |
| ٨٠ | ٤٦٠ | و - الخدمات الفنية |
| | ٨٤٠ | الاحتياطي |

المجموع (ستة ملايين من الدنانير الكويتية)

هذا من العمل

نخ الرئيس للقدس على الملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاميان والشيوخ
تصادق على القانون الاتي ونشر باصداره واسمائه الى توانين الدولة :-

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين المملكة الأردنية الهاشمية
والصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي
للمساهمة في تمويل مشروع تخفيف المخاطر الزلزالية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تخفيف المخاطر الزلزالية لسنة ١٩٨٥)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية المحقة بهذا القانون والمعوقين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الفايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء يكونون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٥/٧/١٧

الحسين بن طلال

| | | | |
|--|---|---|--|
| وزير دولة الشؤون البرلمانية د. سامي جوده | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسيه | نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ميدالوهاب المجالي | رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحورود | وزير الخارجية طاهر المصري | وزير المواصلات محي الدين الحسيني | وزير العمل والشؤون الاجتماعية الداخلية حسن الكايد |
| وزير المالية د. حنا موده | وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المشر | وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامدة | وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب |
| وزير الزراعة المهندس احمد دقشان | وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد | وزير التخطيط د. عبدالله السور | وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب |
| وزير الارض الحطه طاهر كتمان | وزير المسحة د. زيد حيزه | وزير المسح رياض الشكعة | وزير الاعلام والثقافة المسح والسياحة والاتار مجد الخطيب |

اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تخفيف المخاطر الزلزالية

انه في يوم الاحد العاشر من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٥ م تم الاتفاق بين :
اولا : المملكة الأردنية الهاشمية
(وتسمى فيما يلي « المقتـرض »)

وثانيا : الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي
(ويسمى فيما يلي « الصندوق العربي »)

وبما ان المقترض قد طلب من الصندوق العربي ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع تخفيف المخاطر الزلزالية الوارد وصفه في الملحق رقم ٢ من هذه الاتفاقية والمبرر عنه فيما يلي : « المشروع » .
وبما ان المقترض سيقوم بتنفيذ باقي التكاليف المقررة للمشروع بالعملة المحلية في حدود مبلغ قدره ستون ألف دينار أردني ، أي ما يعادل حوالي خمسين ألف دينار كويتي وأية تكاليف أخرى قد يتطلبها تنفيذ المشروع بالعملة الاجنبية أو بالعملة المحلية ،

وبما ان هذا المشروع يعتبر جزءا من مشروع اوسع يهدف الى تخفيف المخاطر الزلزالية على مستوى الوطن العربي ،

وبما ان من اغراض الصندوق العربي الاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية للكيان العربي في الدول والبلاد العربية ،

وبما انه قد ثبت للصندوق العربي اهمية المشروع وجدواه للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في دولة المقترض وبما ان الصندوق العربي قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاوضاع المبينة في هذه الاتفاقية ،
لذلك اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة الاولى

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الاخرى ، السداد ، وكان السداد

- ١ - يوافق الصندوق العربي على ان يعطي المقترض ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضا قيمته ١٥٠.٠٠٠ د.ك. (اربعمائة وخمسين الف دينار كويتي) ، وذلك لتغطية التكاليف المقررة للمشروع من المبيعات الاجنبية .
- ٢ - يلتزم المقترض بان يدفع فائدة سنوية بواقع ٦٪ (ستة بالمائة) من جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالتسليم لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- ٣ - في حالة قيام الصندوق العربي باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، تطبيقا لنص الفقرة ٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع ٥٠٪ (نصف بالمائة) سنويا على اصل المبلغ الباقي غير مسحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- ٤ - تصيب الفائدة والتكاليف الاخرى السابقة الذكر على اساس ان السنة ٣٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لاي مدة تقل من نصف سنة كاملة .
- ٥ - يلتزم المقترض بان يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لجدول السداد الوارد بالملحق رقم ١ من هذه الاتفاقية .

هكذا من الأعمال

- ٦ - يحق للمقرض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق العربي خطراً سابقاً بخبرة واربعين يوماً على الاقل ، ان يسدد قبل اجل الاستحقاق :-
- ١ - جلة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او
- ب - تسطاً كلياً او اكثر من اقساط السداد وفي هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الابدع اجلا .
- ٧ - تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقاً ستة اشهر في اول شباط (فبراير) واول آب (اغسطس) من كل سنة .
- ٨ - اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المنتجة الفكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاباكن التي يحددها الصندوق العربي في حدود المعقول .

المادة الثانية

احكام المعاملات

- ١ - يتم سحب جميع مبالغ القرض والفوائد بها وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاعاقية ، بالدفاتر الكويتية .
- ٢ - يقوم الصندوق العربي ، بناء على طلب المقرض وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه ، بالحصول على المعاملات الاجنبية المختصة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة طبقاً لنصوص الاعاقية ، او التي يكون المقرض قد دفع بها مالا من تلك البضائع . ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساوياً لغدار الدفاتر الكويتية التي لزمته بالحصول على العملة الاجنبية .
- ٣ - يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في ان يسدد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، لها بالدفاتر الكويتية ، او بنفس العملات التي دفعها القرض للمقرض او بالوكالة عنه . ويجوز للمقرض السداد بمئة اخرى بشرط موافقة الصندوق العربي .
- ولا يعتبر ان السداد قد تم طبقاً لاحكام هذه الاعاقية الا من الوت الذي يتسلم فيه الصندوق العربي الدفاتر الكويتية او العملة او العملات الاخرى التي يوافق عليها ويقدار ما يتسلمه منها ، وذلك على اساس قيمتها منسوبة الى الدينار الكويتي .
- ٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاعاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١ - يحق للمقرض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، واجابة بخدمات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاعاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على اول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤ م ، او لتمويل بضائع اشترت بمدة المقرض قبل ذلك التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك .
- ٢ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقاً للاحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق العربي ، ان يقوم الاخير باصدار تمهيد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بان يدفع للمقرض او لغيره ثمن بضائع مملوكة من هذا القرض ، ويظل هذا التعمد سارياً حتى اذا انقضى القرض او اوقف حق المقرض في السحب .
- ٣ - عندما يرغب المقرض في ان يسحب أي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق العربي تمهيداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً لل نموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي بحيث يكون شاملاً للبضائع والاتراوات والتمهيدات التي يطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول .
- وطبائات السحب والمستندات اللازمة : التمسيد النص عليها فيما يلي ، يجب ان تقدم بمائة عتب اتفاق المبالغ القديمة منها الا اذا اتفق المقرض والصندوق العربي على خلاف ذلك .

- ٤ - على المقرض ان يقدم الى الصندوق العربي المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق العربي بمصر المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .
- ٥ - طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة يجب ان تكون مستوفاة من حيث المنسوبة والشكل لاثبات ان المقرض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي تسحب تستعمل فقط في الاغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاعاقية .
- ٦ - يلتزم المقرض بان لا يستعمل المبالغ التي تسحبها من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع المبينة في الملحق رقم ٢ من هذه الاعاقية ، وطبقاً للتسليم الموضحة في ذلك الملحق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين الادارة القائمة على تنفيذ المشروع وادارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الاتصلي لمبلغ القرض .
- ٧ - يقوم الصندوق العربي بطبع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء الى المقرض او لائنه وامره .
- ٨ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٨ م . او اي تاريخ اخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي .

المادة الرابعة

احكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١ - يلتزم المقرض بوضع اجزاء حصيله القرض المخصصة لدعم قسم الجيولوجيا في الجامعة الاردنية ، ودعم الاجزاء الحكومية المسؤولة عن استخدامات الاراضي ونظم البناء ، ودعم الدفاع المدني جميعاً تحت تصرف المجلس القومي للتخطيط ويعرف فيما يلي بـ (المجلس) ، والجزء الباني المخصص لدعم وحدة الرصد الزلزالي تحت تصرف سلطة المصادر الطبيعية المنشأة بقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ وتعرف فيما يلي بـ (السلطة) او اية جهات اخرى قد دخل محلها مستقبلاً في تنفيذ اغراضها .
- ٢ - يلتزم المقرض ومن يعملون لحسابه بتنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له وبالعناية والكفاءة اللازمين وطبقاً للاسس الادارية والمهنية والمالية السليمة ، ومن اجل ذلك يتعهد المقرض بالاتي :-
- ١ - ان يقوم المجلس بالتنسيق بين الجهات المستفيدة من القرض بما فيها تنظيم المشتريات وبرامج التدريب .
- ب - ان يكون لجنة وطنية لوضع السياسات العامة واعداد برامج العمل الخاصة بتخفيف المخاطر الزلزالية والتنسيق بين الاجزاء التنفيذية تمثل فيها كل من السلطة ، والجامعات الاردنية ، والجمعية العلمية الملكية ، ومديرية الدفاع المدني ، والاجزاء الحكومية التي تتولى تنظيم وبراقية البناء وتحديد استعمالات الاراضي واية جهات اخرى ذات العلاقة بوضع الزلازل ، على ان يتم تكوين هذه اللجنة وتحديد صلاحياتها ومهامها بالتشاور مع الصندوق العربي . وذلك في تاريخ انعقاد ١٩٨٥/٣/٢١ ، او اي تاريخ اخر يوافق عليه الصندوق العربي .
- ج - ان تعين السلطة بخيراً من ذوي الخبرة والكفاءة للجزء من المشروع الذي تقوم بتنفيذه ، تكون له كلفة السلاحيات اللازمة لتنفيذه بنجاح ، على ان يتم تعيينه وتحديد المهام الموكلة اليه بموافقة الصندوق العربي وفي موعد انعقاد ١٩٨٤/١٢/١٢ ، او اي تاريخ اخر يوافق عليه الصندوق العربي .
- د - ان تعد السلطة برنامجاً متكامل بين اجهزة السيسموغراف والاكسروغراف مع عددها ، وتفاصيل وصلها بشبكة تلمرية الى مركز تسجيل المعلومات الرئيسي ، والمواصفات الفنية لهذه العناصر ، والسيارات والتكاليف التشغيلية ، ووثائق المناقصة الخاصة بها جميعاً ، وبرنامجاً زمنياً لتنفيذها ، على ان يتم هذا البرنامج لموافقة الصندوق العربي في موعد انعقاد ١٩٨٥/٣/٢١ او اي تاريخ اخر يوافق عليه الصندوق العربي .
- هـ - ان يقوم قسم الجيولوجيا في كلية العلوم بالجامعة الاردنية باعداد برنامج متكامل لتنفيذ جزء المشروع الخاص به بحيث يشمل عدد الاجزاء وانواعها ومواصفاتها الفنية وتكاليفها التشغيلية ، ووثائق المناقصة الخاصة بها وكيفية استخدامها في الابحاث التي ستقوم بها في مجال الزلازل خلال السنوات الثلاث القادمة ، وبرنامجاً زمنياً لفرائها واستلامها ، على ان يقدم ككل ذلك لموافقة الصندوق العربي في موعد انعقاد ١٩٨٥/٣/٢١ ، او اي تاريخ اخر يوافق عليه الصندوق العربي .

هذا من المأمور

و - أن تعد السلطة برتلجا بتكاليف للتدريب في مجالات العلوم الزلزالية وتحليل المعطيات الزلزالية وإدارة وتشغيل وصيانة شبكات السيسموغراف والأكسروغراف ومعدات تحليل المعلومات ، وأن يقدم لموافقة الصندوق العربي في موعد لا يتجاوز ١٩٨٥/٢/٢١ أو أي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربي .

ز - أن يقوم المجلس بإعداد برنامج بتكاليف للتدريب المهندسين والفنيين من الأجهزة الحكومية المسؤولة عن استخدامات الأراضي ونظم البناء ، في مجالات الهندسة الزلزالية ونظم البناء واستخدامات الأراضي ، ويرتبط بتكاليف التدريب شبكات ونظم الدفاع المدني في مجالات الحماية الخفية الخاصة بالزلازل ، وأن يقدمها لموافقة الصندوق العربي في موعد أقصاه ١٩٨٥/٤/٣ ، أو أي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق العربي .

ح - أن توفر السلطة الموارد والمخصصات المالية الكافية والمهلة اللازمة لتبني وحدة الرصد الزلزالي من القيام بنجاح بتنفيذ وإدارة وصيانة شبكة الرصد الزلزالي وتحليل المعلومات الناتجة منها .

ط - أن يتم تسليم كلمة الأراضي اللازمة لإنجاز المشروع خالية من أية عتبات قانونية خلال شهر من تاريخ توقيع عقود شراء أجهزة السيسموغراف ، والأكسروغراف .

٣ - يتم عقود التوريد الخاصة بتنفيذ المشروع عن طريق التعاقد المباشر بين الجهة المستفيدة والموردين وذلك بأشباع الإجراءات التالية : -

أ - الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ١٥٠٠٠ د.ك (خمسة عشر ألف دينار كويتي) يتم الإختيار لأتبع العروض المقدمة ، وترسل صورتان من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالبررات عند تقديم أول طلب للشعب بعد التعاقد .

ب - الطلبات التي تتجاوز قيمتها ١٥٠٠٠ د.ك (خمسة عشر ألف دينار كويتي) يتم طرحها في مناقصة دولية مفتوحة بشرط وأوضاع يوافق عليها الصندوق العربي ، ويقع عنها في الصحف العربية الأكثر انتشاراً ، على أن تكون أحداها في دولة المقر ، ويقدم المقترض للصندوق العربي تقريراً بنتائج تحليل المقارنات للحصول على موافقة قبل التعاقد . ويجوز في حالات خاصة تقسيمها لمصلحة المشروع عدم تنفيذ هذا الإجراء لبررات يقدمها المقترض ويوافق عليها الصندوق العربي .

٤ - يلتزم المقترض أو من يعملون لحسابه بإسكان سجلات مستوعدة ، يمكن بواسطتها تعيين البشائع التي تم تمويلها من القرض ، وبين استخدامها في تنفيذ المشروع ، ومثلثة تقديم (بما في ذلك تكاليفه) ، وتوضيح على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع وميلاتها .

ويلتزم المقترض بتعيين مندوبي الصندوق العربي من الإطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته ، والبشائع الممولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم جميع السجلات المعقولة للتيسر بالزيارات الخاصة باستخدام القرض .

ويلتزم المقترض أن يقدم للصندوق العربي جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المعقول - والمصلحة بأفضل وسيلة القرض ، أو البشائع ، أو بالمركز المالي للجهة القائمة بالمشروع أو بإدارتها وأعمالها .

ويلتزم المقترض بأن يحيط للصندوق العربي ملاب التمتع في تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالي : -

أ - يقدم المجلس تقريراً ربع سنوياً ، في شكل ومضمون يوافق عليها الصندوق العربي ، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوماً من نهاية ربع السنوية .

ب - يقدم المجلس تقريراً سنوياً عن سير المشروع ، ونسخة من الحسابات الختامية للسلطة ، وتقرير محقق الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية السنة المالية .

٥ - يلتزم المقترض بأن يقوم مباشرة أو عن طريق جهات أخرى له ، بإدارة المشروع ، وصيانته وكذلك بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي أكبر فائدة ويعود بأكثر نفع ، وذلك وفقاً للأسس الهندسية والمالية السليمة .

٦ - يتعاون المقترض والصندوق العربي تعاوناً وثيقاً لتحقيق أغراض القرض ، ولهذه الغاية يزود كل من الطرفين بالطرق والأشياء المطلوبة والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمصلحة بالمصلحة للمصلحة .

ويتبادل المقترض والصندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيها بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أصله بالتفصيل ويلتزم المقترض بأن يقوم بأخطار الصندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض ، أو ينطوي على تهديد بذلك .

٧ - يقرر المقترض والصندوق العربي أن في نهجها أن لا يتتبع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق العربي عن طريق إنشاء ضمان ميني على أموال الحكومة ، ولا يسرى ذلك على الضمانات العينية على الأحوال لكافة سداد من شرائها ، كما لا يسرى على الضمانات العينية على السلع التجارية أو المعاملات المصرفية لكافة ديون مسجلة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأعلى لتسوية .

٨ - يلتزم المقترض بأن يسدد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى ، بالكلل دون أي خصم ، ومع الإعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفرضة بموجب قوانين المقترض ، أو مطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٩ - تعفى هذه الاتفاقية ، والتحكيم عليها ، وتسجيلها إذا اقتضى الأمر ذلك ، من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفرضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل . ويقوم المقترض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

١٠ - يكون سداد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى معنياً من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض أو المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .

١١ - يقوم المقترض أو من يعملون لحسابه بالتأمين على جميع البشائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشارتها ونظمتها وتسليمها في موقع المشروع كمدى شركات تأمين متعددة وبالبالغ التي تنق والمصرف التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجباً في حالة وقوع ما يجب استحقاقه بنسب الملة التي تم بها شراء البشائع أو بعملية أخرى قابلة للتحويل المهر .

١٢ - يلتزم المقترض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه الإجراءات والإعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كما يلتزم بالانقطاع من القيام أو السماح بأي عمل قد يؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشروع أي إعاقة تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

١٣ - جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ورسائله تعتبر سرية وتتبع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرعاية على المعلومات أو لأجراءات التحقيقات .

١٤ - جميع إهلاك الصندوق العربي وموجوداته تتبع بالحصانة ضد التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو ما مائل ذلك من إجراءات جبرية تصدر من سلطة تنفيذية أو تشريعية .

المادة الخامسة

إلغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون يائياً دون سحب وذلك بموجب إخطار إلى الصندوق العربي بذلك ، على أنه لا يجوز للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد أصدر منه تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢ - يحق للصندوق العربي بموجب إخطار إلى المقترض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض إذا قام سبب من الأسباب الآتية واستمر قائماً : -

أ - عدم قيام المقترض بأداء كليا أو جزئياً بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقترض والصندوق العربي .

ب - عدم قيام المقترض كليا أو جزئياً بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج - قيام الصندوق العربي بإخطار المقترض بأنه قد أوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق العربي بسبب تقصير المقترض في تنفيذ أحكامها وشروطها .

د - قيام ظروف استثنائية تجعل من المتعذر قيام المقترض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية .

ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المذكورة أعلاه نفاذ هذه الاتفاقية ، من الآن ، ما لم يعل به بعد نفاذها ، وينظر حق المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوفاً كليا أو جزئياً ، حسب الأحوال ، إلى أن ينعدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب أو إلى أن يقوم الصندوق العربي بإخطار المقترض بإعادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجيه الصندوق العربي إلى المقترض بثل هذا الإخطار ، يعود للمقترض حقه في السحب محدوداً بالتقدير ومعبداً بالشروط المبينة في الإخطار ، كما أن توجيه الصندوق العربي لثل هذا الإخطار لا يؤثر في أي حق من حقوقه ولا يخل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر لاحق من أسباب الإلغاء .

فكلاً من الأعمال

٢ - في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة في الفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قلقاً لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه إخطار إلى المقترض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قلقاً لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه إخطار إلى المقترض ، يحق للصندوق العربي حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذلك لا يزال قائماً ، ووفقاً للمفاد ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقاً وواجب الإداء فوراً بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية بخلاف ذلك .

٤ - إذا ظل حق المقترض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوماً أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة ٨ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق العربي أن يخطر المقترض باتهامه في سحب المبلغ الباقى غير المسحوب ، ويتوجبه هذا الإخطار بمعتبر هذا القدر من القرض ملغياً .

٥ - أي إلغاء للقرض من جانب الصندوق العربي أو إيقاف لحق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبلغ الصادر عنها من الصندوق العربي تمهيداً لنهائي غير قابل للرجوع فيه وفقاً للفقرة ٢ من المادة الثالثة ، إلا إذا تضمن التعهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .

٦ - يقتطع المبلغ المتبقى من القرض على أساس نسبته من أقساط السداد المحددة في جدول السداد الملحق بهذه الاتفاقية .

٧ - فيها عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وبمزاة على الرغم من إلغاء باقي القرض أو إيقاف السحب .

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية - أثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم

١ - تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة ونافذة طبقاً لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين أن يحتج أو يتسكك في أي مناسبة من المناسبات بأن حكماً من أحكام هذه الاتفاقية غير سليم قانوناً أو غير نافذ استناداً إلى أي سبب كان .

٢ - عند استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تسككه به ، أو تأخره في ذلك ، أو عدم تسككه بتطبيق إجراء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطته بخولصة له بقتضائها لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزء الذي لم يستعمل أو يتسكك به أو جرى التأخير في استعماله أو التسكك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين يصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزامه بالتزاماته ، لا يخل بصدقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ - يسمى الطرفان إلى تسوية أي خلاف أو مطالبتهما هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين مرض النزاع على التحكيم وفقاً لما هو مبين في الفقرة التالية .

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يمين المقترض أحدهم ويمين الصندوق العربي المحكم الثاني ويمين الحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يمين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها الحكم الأصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات الحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبذل إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين للطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الإدعاء المراد مرغه على التحكيم وبقدر التوضيح المطلوب وطبيعته ، واسم الحكم المعلن من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الإعلان أن يعلن طالب التحكيم

باسم الحكم الذي عينه ، فإن لم يفعل فإنه الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يتفقا على تعيينه خلال ستين يوماً من بدء إجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين أن يطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على أن يكون من بين أعلام رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية المقترض والمحكمين الآخرين . وتنفذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما الحكم الثالث ، وتقرر الهيئة بـ كـان ومواعيد انعقادها بمعد ذلك .

وتضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها للنزاع فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين . وتفضل هيئة التحكيم - حضورياً أو غيابياً - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها وأحكامها بأغلبية الأصوات . ويجب أن يصدر حكمها النهائي كتابة وأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين .

ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقاً لأحكام هذه المادة نهائياً وملزماً ويتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذ هذه .

ويحدد الطرفان امتناع المحكمين ومكافآت غيرهم من الأشخاص الذين يكفلون بالأعمال والإجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الامتاع والمكافآت قامت الهيئة بتحديد ما مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل من الطرفين ما انتفع من مصروفات بمناسبة التحكيم بينما تتحمل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والإعراف السائدة في المعاملات الدولية ومبادئ العدالة .

٥ - إذا فسدت مدة ثلاثين يوماً من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذ ، يرفع الأمر إلى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الإجراءات .

٦ - تجب الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة أي إجراء آخر يمكن اتخاذه في صدد المطالبات والنزاعات بين الطرفين .

٧ - يتم إعلان أحد الطرفين للآخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلاً بينهما من أن عن التسكك بأن يجري الإعلان بأية طريقة أو شكل آخر .

المادة السابعة

أحكام متفرقة

١ - كل طلب أو إخطار يوجهه أحد الطرفين للآخر ، بناء على هذه الاتفاقية أو بنسبة تنفيذها ، يتعين أن يكون كتابة . وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة الثالثة يعتبر الطلب قد قدم والإخطار قد تم قانوناً ، بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق إلى الطرف الموجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقترض إلى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستوفى التي تدل على صلاحية وتوثيق الشخص أو الأشخاص الذين سيتوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية أو الذين سيتوقعون نيابة عن المقترض باتخاذ أي إجراء أو التوقيع على أي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمتثل المقترض في اتخاذ أي إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يقع عليه تطبيقاً لها بما في ذلك طلبات السحب من القرض ، رئيس المجلس القومي للتخطيط في المملكة الأردنية الهاشمية ، أو أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، أو أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتشتمل ما يفيد موافقته على أن التعديل أو الإضافة يبررها الظروف وليس من شأنها أن تزيد التزامات المقترض على نحو يخل بالتوازن المعدي وتكون التعديلات أو الإضافات نافذة وبمزاة بمجرد توقيع ممثل المقترض عليها بناء على التفويض المذكور .

هكذا من الأصول

الملحق رقم (٢) وصف المشروع واستخدامات حصيلة القرض

أولاً : وصف المشروع

يتألف المشروع من العناصر التالية :

- ١ - دعم وحدة الرصد الزلزالي في سلطة المصادر الطبيعية - دمشق ، (أ) توسيع شبكة الرصد الزلزالي النظرية الحالية بإضافة حوالي ٢٠ محطة سيسوغراف جديدة ومتطلباتها من قطع الغيار ، (ب) استيراد حوالي ٨ أجهزة سيسوغراف منتقلة ، مع قطع الغيار اللازمة لها ، (ج) استيراد وتركيب حوالي ٥٠ جهاز تسجيل الحركة القوية « اكسوغراف » وحوالي ١٥ جهاز سيسكوب وقطع الغيار اللازمة لها ، (د) استيراد سيارتين ومتطلباتها من قطع الغيار ، (هـ) تأهيل أحد موظفي السلطة في علوم الزلازل مستوى الماجستير وتدريب ٤ فنيين في مجالات تشغيل وصيانة شبكات سيسوغراف والاكسوغراف ومعالجة المعلومات الناتجة عنها .
- ٢ - دعم قسم الجيولوجيا في الجامعة الأردنية : - ويشمل استيراد حوالي ٨ أجهزة سيسوغراف منتقلة وحوالي ٤ أجهزة اكسوغراف وسيارة ، وقطع الغيار اللازمة .
- ٣ - دعم الأجهزة الحكومية المسؤولة عن استعمالات الأراضي ونظم البناء : - ويتضمن دعم وزارة الأشغال العامة ووزارة الشؤون البلدية والتروية ، وسلطة وادي الأردن ، وسلطة المياه ، وأمانة العاصمة والمركز الجغرافي ، والجمعية العلمية الملكية ، في مجالات استخدامات الأراضي وأعداد وتطبيق نظم البناء وذلك بواسطة :
 - أ - تأهيل ٤ مهندسين في الهندسة الزلزالية حوالي ١٨ شهرا لكل منهم .
 - ب - تدريب حوالي ٨ مهندسين بما مجموعه حوالي ٣٢ شهر/رجل في الهندسة الزلزالية .
 - ج - استخدام خبراء بما مجموعه ١٠ شهر/رجل لأجراء دورات تدريبية في الارض في مجالات الهندسة الزلزالية وتخطيط استعمالات الأراضي .
 - د - دعم الدفاع المدني : - ويشمل تدريباً قصير المدى حوالي ٤ ضباط بما مجموعه ١٦ شهر/رجل واستخدام خبراء بما مجموعه ٤ شهر/رجل للمساهمة في إجراء دورات تدريبية في الأردن في مجال الدفاع المدني المرتبط بالخطار الزلزالية .

ثانياً : استخدامات حصيلة القرض
تستخدم حصيلة القرض في تمويل العناصر التالية :

| البند | المبلغ المخصص بالعملة الأجنبية المولة من القرض | النسبة المئوية من التكاليف |
|--|--|----------------------------|
| ١ - دعم وحدة الرصد الزلزالي في سلطة المصادر الطبيعية . | | |
| أ - استيراد وتركيب محطات سيسوغراف في شبكة نظرية . | ٦٠ | ١٠٠٪ |
| ب - استيراد أجهزة سيسوغراف منتقلة | ١٨ | ١٠٠٪ |
| ج - استيراد وتركيب أجهزة اكسوجراف وسيسكوب | ٨٣ | ١٠٠٪ |
| د - استيراد سيارتين | ١٢ | ١٠٠٪ |
| هـ - التأهيل والتدريب | ٣٧ | ١٠٠٪ |
| المجموع | ٢١٠ | |
| ٢ - دعم قسم الجيولوجيا في الجامعة الأردنية . | ٣٠ | ١٠٠٪ |
| ٣ - دعم الأجهزة الحكومية المسؤولة عن استخدامات الأراضي ونظم البناء . | ١٠٠ | ١٠٠٪ |
| د - دعم الدفاع المدني | ٢٥ | ١٠٠٪ |
| أحياناً | ٨٥ | |
| المجموع | ٤٥٠ | |
| (أربعمائة وخمسون ألف من الدينار الكويتية) | | |

نسخة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٥

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الامم والنواب
تصادق على القانون الآتي وثابر بأصداره وإضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون مؤسسة الاذاعة والتلفزيون لسنة ١٩٨٥ » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للملكات والهيئات التالية جهتها وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها اثناء الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : -

وزير الامم
مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
مدير عام المؤسسة

المؤسسة
المدير العام

المادة ٣ - ١ - تنشأ في المملكة مؤسسة رسمية عليتسمى « مؤسسة الاذاعة والتلفزيون » متبوعة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة ان تقاضي وتقاضى والتعاقد مع الغير وذلك الاموال الموقولة وغير الموقولة لتصرف بها وان شئب عنها في الاجراءات القضائية النائب العام او اي شخص اخر تعينه لهذه الغاية .

ب - تعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لكل من مؤسسة التلفزيون الاردني ودائرة الاذاعة وتنقل اليها جميع الحقوق والاموال المأداة اليها كما تتحمل الالتزامات التي كانت ترتبست عليها .

ج - تربط المؤسسة بالوزير ويمثلها المدير العام امام الغير .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة في عمان ويجوز لها ان تفتح فروعها ومكاتب لها في اي مكان من المملكة كما يجوز لها ان تعين وكلاء لها او ممثلين عنها في داخل المملكة وخارجها بتشيبين الوزير وبموافقة رئيس الوزراء

المادة ٥ - ١ - تهدف المؤسسة الى تنفيذ السياسة الاعلامية للملكة ، وتحقيقاً لذلك تقوم بما يلي : -
أ - انشاء محطات التلفزيون ومحطات الاذاعة وتطويرها بما في ذلك تزويدها بالاجهزة والمعدات والخبرات الفنية .

٢ - بث المواد والبرامج الاعلامية والتلفزيونية بما يحقق اهداف المؤسسة .

٣ - عقد الاتفاقيات والتعاقد بالاعمال والاجراءات المتعلقة باعداد المؤسسة وامالها .

ب - تحصر في المؤسسة جميع الاعمال الخاصة او المتعلقة بالارسال او البث الاعلامي او التلفزيوني ، الا انه يجوز لجلس الوزراء السماح بذلك الاعمال لجهات اخرى غير تجارية او اجنبية بناء على تشيب الوزير .

المادة ٦ - ١ - يعين المدير العام ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية وفقه خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تشيب الوزير على ان يقتصر ذلك بالارادة الملكية .

ب - يتولى المدير العام الاعراف على المؤسسة والتنسيق بين اجهزتها ويرتبط بالوزير مباشرة ويكون مسؤولاً امامه عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة وعن حسن سير العمل فيها .

ج - المدير العام بموافقة الوزير الاستعانة بالجهات والاشخاص والاجهزة التي يرى ضرورة الاستعانة بها في سبيل القيام بالاعمال الواجبت المنوطة به بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٧ - يكون لكل من الإذاعة والتلفزيون مدير يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويرتبط بالمدير العام ويكون مسؤولاً أمامه عن حسن سير العمل في محطة الإذاعة أو محطة التلفزيون المعين لإدارتهما .

المادة ٨ - تكون مصادر تمويل المؤسسة مما يلي :

- أ - ما يرصد لها في الموازنة العامة .
- ب - اجور الخدمات التي تقدمها المؤسسة في مجال التسويق البراجي والاعلان وفي اي مجال اخر .
- ج - الهبات والمساعدات التي تقدم للؤسسة شريطة اقرارها من قبل مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٩ - ١ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالامور المالية والادارية والاشغال والاورام واستثمار اموال المؤسسة وشؤون الموظفين والمستخدمين واصدار الرخص وتحديد الرسوم الواجب استيفائها .

ب - الى ان تصدر الانظمة المنصوص عليها في الفقرة «أ» من هذه المادة يسير العمل بالانظمة المعمول بها في كل من دائرة الإذاعة ومؤسسة التلفزيون بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٠ - يلغى « قانون مؤسسة تلفزيون الملكية الأردنية الهاشمية » رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨ والتعديلات التي طرأت عليه كما تلغى احكام اي تشريع اخر أو نص اخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٥/٧/٣١

الحسين بن طلال

| | | | |
|-----------------------------|------------------|--------------------|--------------|
| وزير دولة للشؤون البرلمانية | وزير دولة للشؤون | نائب رئيس الوزراء | رئيس الوزراء |
| د. سامي جوده | د. حاتم نسيه | عبد الوهاب المجالي | زيد الرفاعي |

| | | | | |
|--------------------------------------|---------------|-------------------|--------------------------------|---------------|
| وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة | وزير الخارجية | وزير المواصلات | وزير العمل والتنمية الاجتماعية | وزير الداخلية |
| مروان العبود | ظاهر المصري | محي الدين الحسيني | الهندس خالد الحاج حسن | حسن الكايد |

| | | | |
|--------------|--------------------------------|-----------------------|---------------------------|
| وزير المالية | وزير التكوين والصناعة والتجارة | وزير الاشغال العامة | وزير الاوقاف والشؤون |
| د. حنا موده | د. رجائي المجرش | الهندس محمود الحوامده | د. الشيخ عبدالعزيز الخياط |

| | | | | |
|-------------------|---------------------|--------------------|----------------|------------|
| وزير الزراعة | وزير التعليم العالي | وزير التخطيط | وزير الطاقة | وزير النقل |
| الهندس أحمد دفتان | د. ناصر الدين الأسد | د. عبدالله التيسور | د. هشام الخطيب | فرهي عبيد |

| | | | | |
|--------------|-----------------------|-------------|--------------|----------------------|
| وزير الشباب | وزير شؤون الارض الحطة | وزير الصحة | وزير الثقافة | وزير الاعلام والاتار |
| هشام الشرازي | ظاهر كتمان | د. زيد حيزه | رياضي الشكعة | محمد الخطيب |

نفي الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور والمادة العاشرة من قانون الموازنة العامة رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢ تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ٣١ لسنة ١٩٨٥

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة المالية ١٩٨٥

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٨٥ » ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٥/١/١ .

المادة ٢ - تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف معقود في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها وراتبها حسبها هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءاً منه .

المادة ٣ - لا يجوز ملء وظيفة اي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة باكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتاً عند الضرورة وبوجوب عقد للقيام بهام وظيفة الموظف المعار خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز تخصصات تلك الوظيفة .

المادة ٤ - ١ - يتقاضى الموظف غير المصنف او الموظف بعدد الذي احدث له وظيفة مصنفة في الجدول الملحق بهذا النظام راتبه - تخصصات هذه الوظيفة الى ان تتخذ الاجراءات الضرورية لتصنيفه وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - يجوز في حالات خاصة يقررها مجلس الوزراء تعيين موظفين برواتب مقطوعة على حسب الوظائف المصنفة الشاغرة الواردة في هذا النظام الى حين انتهاء اجراءات تعيينهم فيها .

المادة ٥ - ١ - يستحق الموظف الزيادة السنوية بعمود سنة على تعيينه او ترقيته او آخر زيادة سنوية تلقاها .

ب - تحدد الزيادة السنوية للموظف غير المصنف والموظف بعدد على الوجه التالي :

| الراتب | الزيادة السنوية |
|--------------------------|-----------------|
| ١ - لا يتجاوز ٦٠ ديناراً | دينار واحد |
| ٢ - ٦١ - ١٠٠ دينار | ديناران |
| ٣ - ١٠١ - ١٥٠ دينار | ثلاثة دنائير |
| ٤ - ١٥١ - ٢٠٠ دينار | اربعة دنائير |
| ٥ - ٢٠١ فما فوق . | خمس دنائير |

المادة ٦ - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تقلهم احكام المادة ١٦ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ على حسب تخصصات اجور العمال المرصودة في المادة ١٢ في اي فصل من فصول النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة .

هكذا من الأصول

المادة ٧ - لا يجوز تعيين أي موظف في أي وظيفة أو ترقيته أو نقله إليها إلا إذا توفرت فيه الشروط والمؤهلات اللازمة لأشغال تلك الوظيفة .

الحسن بن طلال

١٩٨٥/٨/٤

| | | | |
|--------------------------------------|--|-------------------------------|--|
| وزير دولة | وزير دولة لشؤون | نائب رئيس الوزراء | رئيس الوزراء |
| للشؤون البرلمانية | رئاسة الوزراء | وزير التربية والتعليم | وزير الدفاع |
| د. سامي جوده | د. حازم نسييه | عبد الوهاب الجعالي | زيد الزغلامي |
| وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة | وزير الخارجية | وزير العمل والتشغيل الاجتماعي | وزير الداخلية |
| مروان الصمود | طاهر أمري محي الدين الحسيني المهندس خالد الحاج حسن | حسن التكايد | |
| وزير المالية | وزير التكوين والصناعة والتجارة | وزير الأشغال العامة | وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية |
| د. حنا عوده | د. رجائي المشر | المهندس محمود الحوايد | د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب |
| وزير الزراعة | وزير التعليم العالي | وزير التخطيط | وزير الطاقة والنقل |
| المهندس أحمد دفتان | د. ناصر الدين الأسد | د. عبدالله التيسور | د. هشام الخطيب فرحي عبيد |
| وزير الشباب | وزير شؤون الأرض المحتلة | وزير الصحة | وزير الإعلام والثقافة |
| هشام التشراري | طاهر كتمان | د. زيد حمزة | رياض التكملة |

فكانت من الأشغال

أعلان

بطلان قوانين مؤقته صادر بقضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة للقوانين المؤقته المدرجة لرقابها واسماؤها تاليا وذلك لورود ما تضمنته هذه القوانين من احكام ومواد في قوانين اخرى فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٧٢ تاريخ ١٩٨٥/٧/٢٠ المضمن اعلان بطلان القوانين المذكورة : -

١ - قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٢٦ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٢ .

٢ - قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون الخط الحجازي الاردني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٠١٠ تاريخ ١٩٨١/٦/١٦ .

٣ - قانون مؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون مؤسسة الموانئ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩٧٧ تاريخ ١٩٨٠/١٢/٢١ .

٤ - قانون مؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون بنك الحكومة للاموال التي يلحقها التناقص المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧٧٣ تاريخ ١٩٧٨ / ٤ / ١ .

١٩٨٥/٧/٢٠

رئيس الوزراء
زيد الزغلامي